



عن صديقي #سعيد_الجن:
«المُحَافَظَةُ على أَطْلالِ «الدَّوْلَةِ» يَفْتَضِي،
في عِدَادِ ما يَفْتَضِي، تَوْهِينُ «الدَّوَيْلَةِ» وإِضَاعَافُهَا.
أَتَمُّنُ التَّوْهِينَ بِخَسَّةٍ مَهْمَا بَدَتْ، لِلْوَهْلَةِ الأُولَى، بِأَهْطَةٍ...».

Documentation & Research
للوثائق والأبحاث



سجال مفتوح على هيئة مطبوعة تصدر عن أمم للتوثيق والأبحاث

مواقف «حزب الله» المتقلبة بحسب التطورات والتوجيهات الإيرانية

حسان القطب*



«أضرار» أصابت احد الارصفة جراء سقوط «صاروخ» اطلقه حزب الله على كريات شمونة. المصدر: الميادين

لَوْ قَفَّوْهُمُ إِنْتَهَمُ مَسْتَوْلُونَ! قرآن كريم (سورة الصافات، الآية ٢٤)

الآية الكريمة واضحة المعنى، من حيث محاسبة المسؤول على مواقفه، خاصة عندما تقود إلى إزهاق أرواح والتضحية بالشباب في معارك داخل لبنان أو خارجه... ولكن يتم تجاهل معنى ومضمون الآية الكريمة بعدم الإعلان عن المحاسبة من خلال تقديس القادة وإعطائهم رمزية بالغة تجعلهم فوق المساءلة بل حتى المناقشة..

لَوْ أَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْتَوْلًا! قرآن كريم (سورة الإسراء، الآية ٣٤)

وعلى هؤلاء القادة أن يكونوا عند مواقفهم وقراراتهم، واحترام تعهدهم... ولا يجب إطلاق مواقف أو الإعلان عن أي قرار إلا بعد مراجعة دقيقة ودراسة معمقة، بحيث يكون هامش الخطأ محدود، حتى لو كان القادة لا يمكن محاسبتهم...؟؟ والأهم هو عدم التراجع عن أي قرار أو اتخاذ قرارات متناقضة أو مناقضة لما سبق أن تم الإعلان عنه..؟

ولكننا مع الأسف نلاحظ أن هناك مواقف يتم نقضها والتراجع عنها دون تصريح صريح... أو حتى الاعتذار من الجمهور الذي أعلن تسليمه بقيادتهم وحسن إدارتهم ومصداقية مواقفهم وجديّة إعلاناتهم...

وهنا لا بد أن نتوقف عند بعض الملاحظات والمشاهدات والممارسات التي تؤكد التراجع عن مواقف وثوابت سبق الإعلان عنها... لسبب أو لآخر، ولكن دون تقديم أي تبرير أو تفسير...

من الجدير الإشارة إلى ما حصل في إحدى خيم الانتفاضة الشعبية التي انطلقت في ١٧ تشرين أوائل عام ٢٠١٩، عندما تحدّث الناشط الأكاديمي، مكرم رباح، وبحضور المرحوم لقمان سليم، وعدد من الناشطين البارزين، أمام جمهور المنتفضين، وذكر يومها الناشط رباح اسم دولة إسرائيل، في معرض كلامه، فاعترض على ذلك عدد من ناشطي محور طهران، المدسوسين داخل الخيمة المذكورة، وافتعلوا مشكلة داخلها، متهمين إياه بالتطبيع وأن هذه الدولة لا وجود لها وأن اسمها «الكيان الغاصب»، ما اضطر الجيش إلى التدخل لإخراج المعتصمين وحمايتهم من زعرنات أتباع ومناصري هذا المحور... ولكن عندما وقف الرئيس نبيه بري بعد سنتين أو أكثر وبموافقة من «حزب الله»، وبحضور أموس هوكشتاين المندوب الأميركي ومبعوث الرئيس الأميركي لشؤون الشرق الأوسط، للتوسط في ترسيم الحدود البحرية بين لبنان و«الكيان الغاصب»، يُعلن عن

من حق كل فريق أن يُصدر أو يُطلق المواقف السياسية التي يُريد طالما أنها تخدم مساره وتوجهاته السياسية، ومن الطبيعي بل من المفترض أن تكون هذه المواقف تعبّر عن تطلعات المواطنين سواء كانوا حزبيين أو مناصرين... ولكن في لبنان يبدو أن البعض يُطلق مواقفه السياسية دون الالتفات إلى إمكانية تحقيقها أو تنفيذها... ودون أي إحساس أو خوف من المحاسبة والمساءلة من احتمال العودة عنها أو التراجع عن تنفيذها... أو حتى اتخاذ مواقف متناقضة مع الثوابت التي سبق أن أطلقها... حتى أن البعض تأخذ به القدرة على التسلّط إلى محاسبة من لا يؤيد مواقفه أو يقتنع بسياساته... ويُطلق العنان لجمهوره لمهاجمته والإساءة إليه باعتبار ان حزبه فوق الجميع وهو يسأل ويحاسب من يريد وعندما يشاء. ومن الملفت أن بعض القادة السياسيين والدينيين، يراهنون كثيراً على ذاكرة الجمهور، التي تتناسى أو تتجاهل مواقف سبق أن أطلقها هؤلاء الزعماء والقادة، ووضعت الوطن والشعب في مواقف حساسة قد تعيد رسم مصير وطن وشعب ومستقبل أمة...

وقد امتاز «حزب الله» وتميّز طوال سنوات وعلى لسان أمينه العام، بإطلاق المواقف التي تُعطيّه حضوراً قوياً بين جمهوره وضمن بيئته، وكذلك عبر الحدود متوجّهاً بخطابه نحو إسرائيل، وكذلك إلى بعض الدول العربية وقادتها... وكذلك بالعمل على إظهار أن حضوره على الساحة اللبنانية ليس ضرورة محلية فقط، بل هو حاجة إقليمية، وربما دولية. وقد اقتنع بعضهم بأن «حزب الله» قد أصبح قوة إقليمية عظمى...؟؟ يُحسب لها ألف حساب. ويستطيع استناداً إلى حضوره الشعبي، وقوّته العسكرية شبه النظامية وقدراته المادية من مال وعتاد، يستطيع الانخراط في حروب إقليمية، حيث أطلق الأمين العام لـ«حزب الله» عند الإعلان عن تدخله في الحرب السورية، مقولة «نكون حيث يجب أن نكون» متجاهلاً التركيبة التعددية اللبنانية والتباينات الدينية والثقافية في لبنان، ومفاهيم وشعارات الميثاقية التي دأب على الإشارة إليها هو وقادة «حزب الله» في الخطابات والمقابلات والمواقف التي يُطلقونها... وكذلك دون الأخذ بالاعتبار الكلفة العالية والباهظة والمؤلمة، التي يتحملها الشعب اللبناني داخلياً من انقسام بين مكوناته وخارجياً في إطار علاقاته مع محيطه العربي والإسلامي... ولتبرير أو لتغطية المشروع الديني الذي تحت سقفه كان التدخل في سوريا والعراق واليمن... أطلق على قوى هذا المحور لقب «قوى محور المقاومة»...

وتأكيداً لقوة وحضور ودور «حزب الله» وترسيخاً لهما في أذهان العامة والجمهور والمؤيدين وحتى لدى الخصوم لترهيبهم... فقد نشرت مجلة «الوحدة الإسلامية» التي يُصدرها تجمّع العلماء المسلمين في لبنان، العدد (آب ٢٠١٦م) مقالاً تحت عنوان: «حزب الله من مقاومة محلية إلى قوة إقليمية». وبحسب موقع «الجزيرة»، تاريخ ٢٣/٩/٢٠١٦، فقد ذكر الأمين العام نصرالله، في كلمته عقب حرب تموز/ يوليو من عام ٢٠٠٦: «إن المقاومة تملك أكثر من عشرين ألف صاروخ وأن حزبه أقوى حالياً منه في السابق مشدداً على أن لبنان صار عبر جمهور المقاومة قوة عظمى في الشرق الأوسط».

«حزب الله» حزب ديني يحمل برنامج عمل سياسي يخدم مشروعه الديني، ولكن يبقى أن عليه الالتزام بمواقفه التي يُطلقها وعليه أن يحترم تعهدهات وضمائنه التي يسمعها الجمهور ويبنى عليها الالتزام والانضباط والتأييد والاحترام. فالمواقف التي يُطلقها أمينه العام هي التزام وارتباط وعهد من مسؤول رفيع المستوى، وقراراته قد تضع الوطن أمام حربٍ مفتوحة أو خصومة طويلة الأمد.

عن أساطير الحرب وخرافات السلم

جاء في «لسان العرب» أن فلاناً سطر فلاناً، أي إنه زخرف له الأقاويل ونمّقها، وتلك الأقاويل هي الأساطير بمعنى أحداث لا نظام لها. وفي «قاموس العين»، سطر فلانٌ علينا تسطيراً إذا جاء بأحداث تشبه الباطل.

أما في يومياتنا التي أصبحنا نعيشها تحت سطوة الخرافات والأساطير في «الحرب» كما في «السلم» وما بينهما، فقد زخرف من يحكم البلاد بطولها وعرضها قوله، وعمّم «أساطيره»، بالإشارة الدائمة إلى أنه خارج «الدولة» بما هي وظيفة عامة، وأنها أقلّ شأنًا من أن تكون من ضمن وسائل تحكّمه. فطلّت خارج اهتمامات حزبه، وأن مشاريعه وأموره «الإلهية» أنظف وأطهر من أن يمسخها شيطان «الدولة».

هذا في السلم، أما في الحرب، فقد نمق حاكم البلاد، بطولها وعرضها، وصف شكل حربه التي يخوضها اليوم، دون أن يعير أي اهتمام لما يريده الناس وما يطلبونه، فأضحت كما لو أنها لعبٌ على الكلام وما بين السطور، وقفز فوق الكلمات؛ فهي حيناً «وحدة ساحات» وأحياناً «مساندة» أو «مشاغلة»، وما بين الحين والآخر تكون «حرب الضرورة» أو حرباً تمنع حروباً أوسع وتستيق أضرارها، كما سطر وسائل إعلامه ووسائط تأثيره وفضاء مناصره والناطقين باسمه، وما أكثرهم، أن هذه الحرب، بأشكالها المختلفة وفي أعيابها الكلامية وأساطيرها التي يسقطونها على جمهورهم ومحازبيهم من الماضي الغابر، هي مطلب جميع سكان جنوب البلاد، بمن فيهم الذين نزحوا من بلداتهم وقراهم، هائمين يبحثون عن مأوى يقيهم عنّات التهجير والنزوح، وبما هم أهل تماسٍ دائم مع تلك المعارك، وأن عيش انتصارات هذه الحرب الإلهية، وما قبلها، هو رغبتهم.

في مقابل هذا السعي إلى تعميم الأسطورة والخرافة، هناك وقائع وحقائق وسياسات تدحضها الوقائع على الأرض، فتفصح مقولة أن «الدولة» بما هي وسيلة انتفاع وتربح وتحكّم وسيطرة هي من صلب اهتمامات حاكم البلاد وخططه. وخلف زخرفات الانتصارات والحرب الدائمة، يُنقل عن لسان الناس أن هناك، في خضمّ هذه الحرب ومثيلاتها، تقبع أحلامهم وأيامهم الضائعة وانتظاراتهم معدومة الأفق والمستقبل. هناك أحاديثهم اليومية التي تقول كل ما من شأنه تبديد الخرافة ودحض كل أسطورة.

محتويات العدد

مواقف «حزب الله» المتقلبة بحسب التطورات والتوجيهات الإيرانية (حسان القطب).....	صفحة ١
عن أساطير الحرب وخرافات السلم.....	صفحة ٢
«حزب الله»: من تكفير الدولة إلى القبض عليها.....	صفحة ٣
الحرب في الجنوب على مشارف عامها الأول: محطات من نظرة الجنوبيين إليها (أحمد خواجه).....	صفحة ٦
«حزب الله» أو مسار التحوّل إلى المافيا المنظمة، مرحلة ما بعد الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان (محمد عثمان).....	صفحة ٩
كيف ومتى تتحلّل الدولة.....	صفحة ٩
نازحو حرب المشاغلة، فارق طبقي وحزبي يكشف واقع الحال (حسن سديان) / بلدة الطيبة.....	صفحة ١١
من كتاب التربية والتعليم، في نشأة نظام تربوي رديف ومآلاته: مؤسسات «حزب الله» التربوية نموذجاً.....	صفحة ١٢



صورة تحمل عنوان "سنصلي في القدس"، نشرها موقع الخامنئي، تظهر الأمين العام لـ«حزب الله» يصلي بقيادة «محور المقاومة» في باحة المسجد الأقصى.



حقل غاز. المصدر: اندبندنت عربية

كما أن «حزب الله» توجّه للحرب في سوريا والعراق واليمن، حتى أنه وصل إلى أن يشارك في معارك البوسنة والهرسك، كما أعلن أمينه العام في خطابه عند تأييد قائده العسكري الحج محسن، غير أنه بمواقف اللبنانيين وبانعكاس خطوته على العيش المشترك والسلم الأهلي. كما اعترف نصرالله بأن ذهاب «حزب الله» إلى العراق كان بطلب من قاسم سليمان..

أما «موقع المنار» فقد أذاع في ١٣ شباط/ فبراير ٢٠٢٠، بأن السيد نصرالله كشف أن «الفريق سليمان طلب منه تقديم ١٢٠ قائد عمليات من اللبنانيين حتى بزوغ فجر، كي نواجه داعش وندافع عن الشعب العراقي وندافع عن عتباتنا المقدسة وحواراتنا العلمية وعن كل هذا الوضع الموجود في العراق»...

اتفاق الدوحة عام ٢٠٠٨، نصّ على أن تتضمن التشكيلة الحكومية، وزيراً ملغاً يكون من حصة رئيس الجمهورية ميشال سليمان لضمان التوازن بين الأغلبية النيابية التي تضمّ «تيار المستقبل» ومن يتحالف معه، والمعارضة التي يقودها «حزب الله»... ولكن الوزير الملك تبين في ما بعد أنه عدنان السيد حسين، الذي استقال مع وزراء المعارضة وأسقط حكومة سعد الحريري... بطلب من «حزب الله» وشريكه التيار الوطني الحر... في انقلاب على الاتفاق الذي تمّ توقيعه في الدوحة ودون العودة لرئيس الجمهورية ميشال سليمان آنذاك...

الخلاصة

الشعب اللبناني، وخاصة جمهور «حزب الله» معني بالوقوف امام مواقفه وقراراته التي يتخذها نيابة عنه، وبالتالي يتحمّل هذا الشعب وبيئة «حزب الله» تداعياتها ونتائجها... مواقف «حزب الله» التصعيدية، سواء كانت محلية أو إقليمية، إنما تنعكس سلبيًا على الواقع اللبناني الداخلي من حيث العلاقة بين المكونات اللبنانية، كما من ناحية تعطيل عمل المؤسسات الرسمية وإنجاز الاستحقاقات الدستورية، في مواعيدها المحددة... سواء كانت رئاسية أو نيابية أو حتى بلدية... وتعطيل المؤسسات يؤدي إلى تراجع الواقع السياسي اللبناني وتدهور الوضع الاجتماعي وبالتالي الاقتصادي... وتهتز ثقة العالم العربي والغربي، باستقرار لبنان وقدرته على النهوض من جديد... كما ان استثمار إيران في شباب «حزب الله» كما أشار نصرالله صراحة... ولا يمكن تجاهل أن الجنرال زاهدي الذي اغتالته إسرائيل في دمشق كان عضوًا في شوري «حزب الله»... مما يعني أن إيران شريك أساسي في القرار والإدارة وبالتالي يتحمل الشعب اللبناني النتائج السلبية وليس إيران... فإيران تستفيد من دور «حزب الله» إيجابياً باستخدام شبابه في معاركه المتنقلة والمنتشرة في دول عدة وفي بلاد الاغتراب... ولا يحصد لبنان إلا الانعزال والعزلة عن البلاد العربية والغربية ودفع ضريبة الدّم من شبابه وبيئته والدمار في بنيته التحتية ومنازل ومساكن المواطنين الذين يخسرون بيوتهم وقراهم ومدنهم نتيجة العدوان الصهيوني المتمادي والذي يبحث عن ذريعة للعدوان والاعتداء. ■

* مدير «المركز اللبناني للأبحاث والاستشارات»

من الدخول إلى الجليل وتحرير فلسطين الى وقف الحرب وعدم السعي لإزالة إسرائيل

موقع «النشرة»، يوم الخميس ١٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥ أورد التالي: «نصرالله: المقاومة مستعدة للدخول إلى الجليل لا بل إلى ما بعد الجليل». وشدّد السيد نصرالله على أنه «علينا أن نكون مستعدين وجاهزين لكل ما يحتاجه الانتصار في أي حرب مقبلة»، موضحاً أن «المقاومة جاهزة بكوادرها وضباطها وإمكاناتها ومقدّراتها لأن تدخل إلى الجليل»، لافتاً إلى أن «المقاومة جاهزة لأن تنقل المعركة إلى أرض العدو ليس فقط بالصواريخ بل بالحركة الميدانية»، مشيراً إلى أن «الاستعداد لمواجهة الإسرائيلي يبقى الأولوية الحاسمة والقاطعة لدى «حزب الله» والمقاومة»...

قناة «روسيا اليوم» أوردت في ٢٦ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٩: «نصر الله: خطتنا في حال اندلاع حرب مع إسرائيل تشمل الدخول إلى الجليل»... ثم أضافت: «أعلن الأمين العام لـ«حزب الله» اللبناني، حسن نصر الله، عند خروجه من صمت دام أكثر من شهرين، أن قوات المقاومة تخطط لدخول أرض تسيطر عليها إسرائيل حال وقوع حرب جديدة معها».

وفي تاريخ ٢ تموز/ يوليو أذاعت قناة «روسيا اليوم» على لسان نائب الأمين العام لـ«حزب الله» نعيم قاسم: «نصر الله يمنح تل أبيب سبيلاً وحيداً يضمن وقف «حزب الله» عملياته ضد إسرائيل ويمنع الحرب الشاملة».

وأضافت: «صرح نائب الأمين العام لـ«حزب الله» اللبناني نعيم قاسم اليوم الثلاثاء، بأن السبيل الوحيد المؤكد لوقف إطلاق النار على الحدود اللبنانية الإسرائيلية هو الوقف الكامل لإطلاق النار في غزة».

أما تلفزيون «الجديد» فقد أورد في ٦ آب/ أغسطس عن الأمين العام لـ«حزب الله»، التالي: «نصرالله: هدف المعركة الآن ليس إزالة إسرائيل إنما منعها من الانتصار»...

سنقصف تل أبيب إذا قصفت الضاحية الجنوبية

أما «موقع كتائب حزب الله»، في ١٠ نيسان/ أبريل فقد أورد التالي: «السيد نصرالله: إذا دمّرت إسرائيل بناءً في الضاحية سندمّر أبنية في تل أبيب»... وأضاف الموقع على لسان نصرالله: «في الحرب الماضية قلنا إذا ضربتم بيروت سنضرب تل أبيب، قلنا لهم في المرة المقبلة إذا ضربتم الضاحية سنضرب تل أبيب». وتابع السيد نصرالله: «نحن نشاق للحرب ولكن لا نريدها»...

ورغم هذا التهديد الواضح والصريح والموقف الذي لا يحتمل التأويل أو لتفسير فقد اغتالت إسرائيل في الضاحية القيادي في حركة حماس صالح العلوري، ولم يتم الرد بقصف تل أبيب، أو حتى بالقرب منها... ومن ثم اغتالت أعلى شخصية عسكرية قيادية في «حزب الله» فؤاد شكر (الحج محسن)، وحصل الرد بعد أكثر من الشهر ولكنه لم يكن بالمستوى المطلوب أو الذي يتناسب مع حجم الاعتداء ولا بحجم الشخصية القيادية التي تمّ اغتيالها. حتى أن كلام السيد نصرالله في خطابه الأخير عقب الرد كان يتضمّن استمهالاً للتأكد من أن الأضرار التي أصابت العدو الصهيوني مناسبة أو كافية وإلا فإن مرحلة ثانية من الرد قد تكون مطلوبة...

نماذج كثيرة من انقلاب «حزب الله» على مواقفه

من الممكن الاستشهاد بالكثير من التناقضات في مواقف «حزب الله» وأمينه العام، وسائر قياداته... وانقلابات هذه القيادة على مواقف سبق أن أطلقتها أو اتفقت قد وافقت عليها:

تفاهم بعبد، خلال عهد الرئيس السابق ميشال سليمان، حيث تمّ الاتفاق على تحييد لبنان عن الحرب السورية، بحضور ومشاركة وموافقة «حزب الله»، ولكن بعد أيام انقلب «حزب الله» على مواقفه على لسان رئيس كتلته النيابية، محمد رعد، الذي نفّض يد «حزب الله» من الاتفاق، وأعلن تنكّر «حزب الله» له...

«حزب الله» الذي يقول بأن لبنان وطن التسويات والاتفاقات والقرارات التوافقية والميثاقية، خاصة من خلال تعطيله الانتخابات الرئاسية الحالية منذ ما يقارب السنتين، سبق وأن فرض انتخاب ميشال عون رئيساً بقوة البندقية، كما قال أحد نوابه السابقين أمام شاشات التلفزيون وفي المجلس النيابي... مما أكد إطاحته بمفهوم الميثاقية حين يكون قوياً قادراً، ومستجدياً الميثاقية حين يكون ضعيفاً أو عاجزاً عن فرض شروطه...

الاتفاق والتفاهم، بين الجمهورية اللبنانية ودولة إسرائيل التي ورد ذكرها أكثر من عشر مرات، في سياق نصّ بيان التفاهم والاتفاق... لم يعترض «حزب الله» ولا حتى جمهوره على تسمية الكيان الغاصب بدلاً من تسمية دولة إسرائيل... مع ما يتضمنه نصّ الاتفاق حول الترسيم البحري من الاعتراف بوجود دولة إسرائيل وبرسم حدود بحرية معها... وليس مع دولة فلسطين المحتلة...

حقل كاريش والترسيم البحري

بحسب ما يذكر «موقع الجزيرة» الإلكتروني في ١٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٢: «قال الأمين العام لـ«حزب الله» اللبناني حسن نصرالله إن أعين الحزب وصواريخه موجهة على حقل كاريش للغاز المتنازع عليه مع تل أبيب». وفي كلمة تلفزيونية له، قال نصرالله إنه «لا يمكن السماح باستخراج النفط والغاز من حقل كاريش قبل حصول لبنان على مطالبه المحقة». وقال «نراقب مسار المفاوضات لترسيم الحدود البحرية»، مضيفاً «بالنسبة لنا الخط الأحمر هو بدء استخراج النفط والغاز من حقل كاريش». وتابع في كلمته «هدفنا أن يتمكن لبنان من استخراج النفط والغاز، وهذا الملف لا يتصل بأي ملف آخر».

إسرائيل باشرت التنقيب والإنتاج من حقل كاريش الذي لم يعد محل تنازع بعد أن تنازل لبنان عنه لإسرائيل، بحسب الكثير من المراقبين والخبراء في علم الجغرافيا والترسيم البحري والبزّي... ولم يتمّ تنفيذ تهديد «حزب الله»، منذ ذلك الوقت، وحتى خلال المناوشات بين إسرائيل و«حزب الله» التي اندلعت من ٨ تشرين الأول/ أكتوبر من العام ٢٠٢٣ إلى يومنا هذا...؟؟ إضافة إلى ذلك لم يستخرج لبنان إلى الآن غازاً أو نفطاً...

أهداف الحرب تغيّرت

نقلت قناة الـ«بي بي نيوز» في ٣ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٢٣ عن حسن نصرالله، ما يلي: «كل الخيارات مفتوحة... إن موقف الحزب مما يجري في غزة مرهون بتطور الأوضاع هناك وبسلوك إسرائيل في لبنان وفي الأراضي الفلسطينية»، وترك كل الخيارات مفتوحة. واعتبر نصرالله «وقف الحرب على قطاع غزة وانتصار المقاومة وحماس تحديداً من أهداف الحزب، وأي تهديد يمسّ بالمقاومة سيطرّح كل الاحتمالات»، وأكد أن «انتصار غزة اليوم هو مصلحة وطنية عربية»...

أوردت قناة «المنار» الناطقة باسم «حزب الله» في ٦ آب/ أغسطس، التالي: «السيد نصرالله: هدف هذه المعركة منع «إسرائيل» من الانتصار والقضاء على المقاومة الفلسطينية والقضية الفلسطينية»!!!

لقد تبدّل موقف أمين عام «حزب الله» من أن الانخراط في الحرب هدفه انتصار المقاومة، إلى الإعلان عن أن هدف هذه المعركة التي يخوضها «حزب الله» هو منع إسرائيل من الانتصار...؟؟

وحدة الساحات تحوّلت إلى جهات إسناد

موقع «المدن» الإلكتروني أورد في ٢٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٤، على لسان الأمين العام لـ«حزب الله» الآتي: «نصرالله يجدد التأكيد على وحدة الساحات والدم ونصرة غزة»... وتابع «بعد عقود من السعي المركز بدعم أميركي وغربي كامل لتقطيع قضية فلسطين وتجزئتها وتذويبها، جاءت النصر لغزة من ساحات لبنان وسوريا والعراق وإيران واليمن أوسع من توقعات العدو، وقد نجحت فصائل المقاومة في محاصرة الكيان الغاصب بالنار على مدى أكثر من ١٠٠ يوم وهو أمر غير مسبوق». ثم أكد أن «دماء شهداء نصرّة غزة في لبنان، ودماء شهداء نصرّة غزة في سوريا ودماء نصرّة غزة في العراق، ودماء شهداء نصرّة غزة في اليمن، ودماء شهداء نصرّة غزة في إيران، والتي كان آخرها دماء اللواء السيد رضي الموسوي، كل هذه الدماء تتوحّد وتلتحم وتتكامل مع دماء شهداء غزة والضفة الغربية».

إنها وحدة الدّم والبندقية والساحة والهدف

إذاعة «مونت كارلو» في ١١ تموز/ يوليو ٢٠٢٤ أوردت في إحدى نشراتها: «حسن نصر الله يؤكّد أن الحزب جبهة إسناد لغزة وسيستمر في الدفاع عن جنوب لبنان... وقال رداً على التهديد الإسرائيلي «إذا قرّرت إسرائيل مواصلة الحرب والاعتداء على جنوب لبنان سنكون جاهزين، كما فتحنا الجبهة للدفاع عن غزة، سوف نفتحها للدفاع عن أرضنا وأهلنا وشعبنا ولن نتسامح مع أي اعتداء تُقدّم عليه إسرائيل»، متوجّهاً إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو بالقول «مواصلة المعركة يعني أنك تأخذ إسرائيل إلى الخراب».

«حزب الله»: من تكفير الدولة إلى القبض عليها



الوزير يوسف فنيانوس والوزير علي حسن خليل. المصدر: موقع إيران واير

«حزب الله» في الحكومات:

بعد الانسحاب السوري من لبنان في نيسان ٢٠٠٥ شارك حزب الله في الحكومات اللبنانية المتعاقبة منذ ذلك الوقت. ومن أهم الوزارات التي تولّاها وزراء الحزب طيلة هذه الفترة؛ الطاقة، العمل، التنمية الإدارية، الزراعة، الصناعة، الشباب والرياضة، الصحة، الثقافة والأشغال العامة. بينما تولّى خلفاؤه عدداً كبيراً من الوزارات أبرزها؛ الخارجية، الصحة، الزراعة، البيئة، الاتصالات، الشؤون الاجتماعية، الصناعة، الشباب والرياضة، الطاقة، الزراعة، الدفاع، الداخلية، السياحة، العمل، التربية، المالية، الأشغال، الاقتصاد، العدل، الإعلام وغير ذلك.

ومن خلال مراجعة التشكيلات الوزارية يُمكنُ الخلوص إلى ما يلي؛ استلم الحزب، مع حلفائه، وزارة المالية منذ العام ٢٠١٤ إلى اليوم، ووزارة الطاقة منذ ٢٠٠٥ إلى اليوم، الأشغال العامة منذ ٢٠١٤ إلى اليوم، الخارجية منذ ٢٠٠٥ إلى اليوم، الصناعة في فترات ٢٠٠٥ - ٢٠١١ و ٢٠١٤ - ٢٠١٦ و ٢٠٢٠ - ٢٠٢١، والزراعة منذ ٢٠٠٥ إلى اليوم باستثناء حكومة تمام سلام (٢٠١٤ - ٢٠١٦).

تأخذ وزارة المالية حيزاً مهماً لدى «حزب الله» إذ إنّه، مع «حركة أمل» طبعاً، يُطالب بأن تكون حقيبة المالية من حصّة «الثنائي الشيعي» الذي يحتكر تعيين الوزراء الشيعة في الحكومة. وحوّل هذا يقول الخبير الدستوري حسان الرفاعي لموقع «أساس ميديا» إن هذه المطالبة «غير دستورية واتفق الطائف لم يُنصّ على ذلك».

في الواقع إنّ المواقع المالية الرئيسية في الدولة هي أربعة؛ حاكمية المصرف المركزي (ماروني)، وزارة المالية، النيابة العامة المالية (شيعي)، رئاسة ديوان المحاسبة (شيعي). إضافة إلى أنّ النائب الأول لحاكم المصرف هو من حصّة الشيعة أيضاً. وإصرار الحزب على وزارة المالية التي يتولّاها، عبر حلفائه، منذ العام ٢٠١٤، هو خطوة في سبيل جعل سيطرته على مالية الدولة عُرْفًا. والواقع اليوم أنّ هذه المواقع الأربعة قد تولّاها الثنائي بعد انتهاء ولاية رياض سلامة وإصرار «حزب الله»، على لسان أمينه العام، على رفض تعيين حاكم جديد وعلى استلام النائب الأول (الشيعي) مهام الحاكم. وقد لعب وزير المالية يوسف الخليل دوراً في تعطيل التحقيق في قضية انفجار المرفأ حين رفض، عام ٢٠٢٢، توقيع مرسوم تشكيلات محكمة التمييز ما أدى إلى تعطيل التحقيق، وهو ما يُصرّ «حزب الله» عليه إلى الحد الذي دفع الأمين العام إلى تهديد القاضي طارق البيطار في خطابٍ مُتلفز. علماً أنّ امتناع وزير المالية عن توقيع المرسوم أمرٌ غير قانوني إذ إنّ المرسوم صادر عن وزارة العدل وموقع من وزير العدل بينما توقيع وزير المالية هو توقيع إجرائي يتعلّق بوجود اعتمادات مالية جديدة في المرسوم.

كما فرضت الولايات المتحدة عقوبات على وزير المالية السابق علي حسن خليل (٢٠١٤ - ٢٠٢٠) بسبب نقله للأموال من الوزارات الحكومية إلى المؤسسات المرتبطة بـ«حزب الله» بطريقة تُجنّب الحزب العقوبات الأميركية. كما قام بإعفاء أحد عناصر الحزب من دفع ضرائب على الأجهزة الإلكترونية التي كان يستوردها إلى لبنان.

على التّفوذ بين إيران وسوريا على الجغرافيا الشيعية أخذ يتّسع إلى أن انفجر حرباً دموية بين «حزب الله»، مدعوماً من إيران، و«حركة أمل»، مدعومةً من سوريا، بين العامين ١٩٨٨ و ١٩٩٠. وتكتسب الجغرافيا الشيعية في لبنان أهمية كبيرة بخاصة منطقة الجنوب نظراً لموقعها الجيوسياسي بالقرب من الحدود اللبنانية الفلسطينية، والجديرُ بلفت

النظر إليه أنّ هذه الحرب أنتت في أجواء توقيع «اتفاق الطائف» الذي عارضه حزب الله. وبعد تفاهات إيرانية سورية أنهت الصراع بعد تحديد مناطق التّفوذ بين إيران وسوريا، وبعد أن تحدّد حجم «حزب الله» في الجغرافيا الشيعية، قرّر الحزب الدخول إلى الدولة، دولة الطائف، دون الدخول في الطائف. ويُمكن اعتبار حربه مع «حركة أمل» هي أوّل استخدام «حزب الله» لسلاحه من أجل تحديد حصته وشكل وجوده في الدولة. وحوّل الاتفاق الذي عُقد بين الحزب وأمل لإنهاء القتال. يقول الشيخ صادق النابلسي إن الاتفاق هو «صيغة تتساكن فيها «حركة أمل» مع أفضلية استحواذ الحزب على إدارة العمليات القتالية ضد الاحتلال الإسرائيلي، وفي مقابل تساكُن الحزب مع أفضلية لأمل في استحواذها على إدارة العملية السياسية الداخلية في أنساقها المؤسساتية والخدمية، وفي علاقات الطائفة الشيعية مع الدولة والطوائف الأخرى وما تتيحه دواعي الاتصال والمخاطبة مع الخارج».

«حزب الله» في البرلمان:

دخل الحزب، إذًا، إلى الحياة السياسية مُشاركاً في الانتخابات النيابية منذ العام ١٩٩٢ وحصل على المقاعد وفق ما يلي: ١٩٩٢ (١٢ مقعداً)، ١٩٩٦ (١٠ مقاعد)، ٢٠٠٠ (٨ مقاعد)، ٢٠٠٥ (١٤ مقعداً)، ٢٠٠٩ (١١ مقعداً)، ٢٠١٨ (١٢ مقعداً)، ٢٠٢٢ (١٥ مقعداً). وباحتساب عدد مقاعده مع عدد مقاعد حلفائه تكون النتيجة كالتالي: ١٩٩٢ (٤٨ مقعداً)، ١٩٩٦ (٤٤ مقعداً)، ٢٠٠٠ (٣٣ مقعداً)، ٢٠٠٥ (٥٧ مقعداً)، ٢٠٠٩ (٥٦ مقعداً)، ٢٠١٨ (٦٨ مقعداً)، ٢٠٢٢ (٥٧ مقعداً).

أصبح الحزب لاعباً أساسياً في المؤسسة التشريعية للدولة اللبنانية وشارك في التشريعات والقوانين التي صدرت عنها. وحوّل الحزب استغلال الصفة الرسمية لتولّاه في سبيل مشروعه وأعماله غير القانونية. فمثلاً، فرضت الولايات المتحدة عقوبات على النائبين محمد رعد وأمين شري بسبب «استغلال منصبهما في البرلمان»؛ الأوّل على خلفيّة لقائه برجلّي الأعمال التباعين لـ«حزب الله» أحمد طباجة وحسين علي فاعور والتعاون معهما من أجل الالتفاف على العقوبات الأميركية واستمرار تأمين تمويل الحزب، إضافة إلى اتهام شري بـ«الضغط على المؤسسات المالية اللبنانية» لمساعدة الحزب على تفادي تأثير العقوبات عليه. أمّا على مستوى الفساد فيهم عددٌ من نواب الحزب بملفات فساد، ومنهم النائب حسن فضل الله الذي يُتهم بتورطه في سرقة مئات الدونمات من أراضي المشاع في جنوب لبنان.

وشارك حزب الله في الانتخابات البلدية منذ العام ١٩٩٨ وسيطر، وحده أو بالتحالف مع «حركة أمل»، على معظم البلديات الواقعة ضمن مناطق سيطرته في البقاع والجنوب والضاحية الجنوبية لبيروت. إضافة إلى مشاركته في الانتخابات الاختيارية التي كان الحزب يُوليها اهتماماً أكبر من البلديات، قبل أن يُشكّل ثنائياً مع «حركة أمل»، نظراً لما يعكسه انتخاب مُختار تابع للحزب من دلالة على حجم التأييد الذي يحظى به الحزب في هذه البلدة أو تلك. إضافة إلى التسهيلات التي قد يُقدمها المخاتير لـ«حزب الله» أكثر من البلديات، خاصةً في قرى البقاع والجنوب.

مرّ مفهوم الدولة والسلطة في مراحل عدّة، تطوّرت من التماهي إلى الفصل بينهما. فالدولة يُمكنُ تعريفها بأنها شبكة من المؤسسات الموكّلة إليها تنظيم شؤون المجتمع/ الشعب. أمّا السلطة، أو النظام، فهي مجموعة من الأشخاص المعيّنين بإدارة هذه المؤسسات والمسؤولين عنها. ويُمكن اعتبار هاتين العبارتين تعريفاً عامّاً لمفهوم الدولة الحديثة أو الحديثة.

لا يُخفى، طبعاً، أنّ المنطقة العربية عموماً لم ترتق بعد إلى مفهوم الدولة الحديثة، إذ إنّ الدولة الدينية لم تزل تحظى بشعبية واسعة نسبياً، وبخاصة لدى تيارات الإسلام السياسي التي تتصدّر المشهد السياسي العربي منذ عقود. وإذا كان المحللون يختلفون في أن يكون تبني هذه التيارات للدين السياسي هو فقط من أجل استقطاب الناس أم أنه ينبع من قناعة حقيقية لدى زعماء هذه التيارات، فإن النتيجة في الحالتين واحدة في تأثيرها على الناس وفي تشكيل مبادئهم السياسية التي تتماهى مع معتقداتهم الدينية وفق مُعادلة مفادها؛ «سياستنا هي عين عقيدتنا». ولعلّ أبرز هذه التيارات على المستوى الشيعي هو التيار الذي تشكّل مع وصول طبقة «رجال الدين» إلى حكم إيران سنة ١٩٧٩ تحت عنواني «ولاية الفقيه» و«تصدير الثورة». وتحت هذين العنوانين نشأ حزب الله في لبنان عقب الاجتياح الإسرائيلي سنة ١٩٨٢. ورغم العدد الكبير من الإشكاليات التي تطرّح عند تناول قضية، أو مشكلة، «حزب الله»، تبقى إشكالية علاقته بالدولة اللبنانية إحدى أكثر الإشكاليات التي يحرص حزب الله على إبقائها مُلتبسة لدى أنصاره بالدرجة الأولى وخصوصه بالدرجة الثانية.

مُعاداة السلطة وتكفير الدولة:

بدأ الحزب علاقته مع السلطة اللبنانية بالمُعاداة لها. بل ليس مُبالغة القول إنّ نشوء حزب الله قام على مُعارضة السلطة قبل أن يقوم على مُقاومة الاحتلال. فأوّل نشوء حزب الله كان في تأسيس حسين الموسوي، وجماعته الموالية لإيران، لما عُرف آنذاك بـ«حركة أمل الإسلامية» بعد انشقاقهم عن «حركة أمل» على خلفيّة مشاركة رئيسها نبيه بري، إلى جانب بشير الجميل، في «هيئة الإنقاذ الوطني» التي عقدت أوّل اجتماعاتها في ١٩ حزيران ١٩٨٢ برئاسة الرئيس الياس سركيس ومشاركة رئيس الحكومة شفيق الوزان، وزير الخارجية فؤاد بطرس، النائب نصري معلوف، بشير الجميل، نبيه بري ووليد جنبلاط. إذًا، إنّ توجه «حركة أمل» للمشاركة في الهيئة التي تضم ممثلي «السلطة» قوبل بالرفض من «أهل الإسلام» التي شكّلت نواة حزب الله إلى جانب عدد من المقاتلين اللبنانيين والإيرانيين الذين لاقى إرسالهم إلى لبنان اعتراضاً لبنانياً واسعاً، وبخاصة عند الطائفة الشيعية.

أمّا علاقته «حزب الله» بالدولة فتقوم على أساس نظرية «ولاية الفقيه» التي تُشكّل العقيدة الدين - سياسية لـ«حزب الله». وولاية الفقيه تقوم بدورها على اعتبار الحكومات في ظلّ غيبة المهدي غير شرعية ما لم تُحكّم من قبل «الولي الفقيه» الذي يشغل منصب «نائب الإمام» في ظلّ الغيبة. وقد لخص الأمين العام الحالي للحزب، حسن نصر الله، رؤية الحزب للبنان بما نصّه: «في الوقت الحاضر ليس لدينا مشروع نظام في لبنان. نحن نعتقد بأنّ علينا أن نُزيح الحالة الاستعمارية والإسرائيلية، وحينئذ يُمكن أن يُنفذ المشروع. ومشروعنا الذي لا خيار لنا أن نتبني غيره، كوننا مؤمنين عقائديين، هو مشروع الدولة الإسلامية وحكم الإسلام وأن يكون لبنان ليس جمهورية إسلامية واحدة وإنما جزء من الجمهورية الإسلامية الكبرى التي يحكمها صاحب الرّمان (المهدي) ونائبه بالحقّ الولي الفقيه الإمام الخميني».

«حزب الله» والدخول إلى الدولة: مسؤول مع وقف التنفيذ؟

قامت إيران، إذًا، بسبق التنظيم الشيعي الأكبر آنذاك، «حركة أمل»، وأسست حزب الله فبات في الطائفة الشيعية حزباً شيعياً يتصارعان على حصّة كل منهما من الطائفة. ورغم أن تأسيس «حزب الله» تمّ بموافقة سورية، إلا أنّ الصراع



المرقا بعد انفجاره، المصدر: سكاى نيوز

بشكل مباشر، حيث يقوم الحزب بشراء عقارات وأراضٍ باسم شركات مملوكة من منتسبين للتيار الوطني الحر ويقوم عناصر الوحدة ٩٠٠ بنقل المعدات إلى هذه العقارات. ويمتلك عناصر هذه الوحدة بطاقات عسكرية صادرة عن جهة أمنية رسمية مقرّبة من الحزب لتسهيل مهامهم التي يصفها الحزب بأنها خارجية؛ أي بعيدة عن مناطق نفوذه.



القيادي في «حزب الله» يوسف نادر. المصدر: موقع الرؤية

خاتمة:

بات حزب الله متواجداً بشكل مباشر في مؤسسات الدولة وشريكاً في احتكار حصّة الشيعة في نظام المحاصصة القائم بعد الحرب. ولا يخفى أن «حزب الله»، الذي يجيد اللعب السياسي، يُفضّل وجود حلفائه في مؤسسات الدولة أكثر من وجوده هو بشكل مباشر، إذ إن ذلك يُمكنه من استغلال الدولة لحساباته الخاصة دون أن يُقدّم نفسه إلى أنصاره كمسؤول عن الانهيار الذي أصاب البلد. إضافة إلى كون حلفائه، كنيه بريّ مثلاً، يُشكّلون قنوات تواصل مع الأطراف الأخرى داخلياً وخارجياً.

والجدير بالذكر أن «حزب الله» لا يستفيد من تواجده في نظام المحاصصة كما تستفيد الأحزاب الأخرى، إذ إنه يستغل هذا التواجد من أجل مشروع السياسي ومن أجل تحصيل المزيد من المكاسب على المستوى اللبناني من جهة، وعلى المستوى الشيعي من جهة أخرى؛ أي على حساب «حركة أمل» وفق معادلة مؤداه؛ إن ضعف الدولة يُضعف «حركة أمل» ويُقوّي «حزب الله». ويظهر من مراقبة أداء «حزب الله» أنه رغم عدم ذكره لولاية الفقيه في الوثيقة السياسية التي أصدرها في العام ٢٠٠٩، إلا أن مشروع الرامي إلى جعل لبنان تحت حكم النظام الإيراني لم يزل مشروعاً قائماً. وفي سبيل ذلك يستغل الحزب تواجدّه في الدولة من جهة، ويتصل من كل الاتفاقات التي يُوقّعها من جهة أخرى، حتى اتفاق وقف إطلاق النار مع «حركة أمل». وتالياً، إن دفاع «حزب الله» عن النظام اللبناني الذي كان قائماً خلال أحداث ١٧ تشرين ليس لأن «حزب الله» يلعب دور «الحمي» للنظام، وإنما لأنه شريك وازن فيه. ■

ويشير بعض المراقبين إلى أن «حزب الله»، من خلال وفيق صفا، عمّد إلى إدخال عددٍ من تلامذة ضباط إلى الكلية الحربية مقابل مبالغ مالية كبيرة. بينما تؤكد الولايات المتحدة أن «حزب الله» يسعى بشكل كبير إلى توظيف مئات المحسوبين عليه في مختلف قطاعات الدولة الرسمية.

كما سيطر «حزب الله» على المؤسسة الرسمية الشيعية، المجلس الشيعي، بعد وفاة رئيسه السابق عبد الأمير قلاب. وقد ظهرت سيطرة الحزب على المجلس في عدّة مواقف أبرزها؛ زيارة بكركي الأخيرة التي دعت إليها بمبادرة من الرسول البابوي وحضرها كل رؤساء الطوائف في لبنان وامتناع الشيخ علي الخطيب عن تلبيتها بناء لرغبة «حزب الله» بالرغم من موافقة «حركة أمل» على تلك الزيارة.

وتشير بعض التحليلات إلى أن «حزب الله» صار أكثر مشاركة في تسمية الموظفين من حصّة الشيعة، بعد أن كان هذا الأمر موكلاً إلى «حركة أمل» وفق الاتفاق الذي أنهى الحرب بينهما عام ١٩٩٠. حتى أن الحزب والحركة قد اتفقا على المناصفة بينهما في ما يتعلق بحصّة الشيعة من وظائف الفئة الأولى التي كانت شاغرة في العام ٢٠١٩. وفي العام ٢٠٢٢ أيضاً ظهر هذا التفاهم بين الحزب والحركة حول التعيينات حين قام معاون السياسي للرئيس نبيه بريّ علي حسن خليل، والمعاون السياسي للأمين العام للحزب حسين خليل، بزيارة إلى الرئيس ميقاتي واتفقا معه على تعيين نائب للمدير العام لجهاز أمن الدولة الذي كان شاغراً آنذاك. كما أن الأدبيات الصحفية، إن جاز التعبير، صارت تتداول بكثرة عبارة «محسوب على الثنائي الشيعي» في دلالة واضحة إلى حجم حضور الحزب في ملفّ التوظيفات، خلافاً لما يدعى.

بيد أن علاقة «حزب الله» بالموظفين الكبار في الدولة تعود إلى فترة بعيدة نسبياً، أشهرها رئيس أمن المطار، وفيق شقير، الذي أدى قرار حكومة السنيرة يومها بإقالته وإغلاق شبكة الاتصالات الخاصة بـ«حزب الله» إلى استعمال الحزب لسلاحه في الداخل اللبناني بما عُرف بأحداث السابع من أيار عام ٢٠٠٨، والتي انتهت بعقد اتفاق الدوحة الذي أعطى لـ«حزب الله» وحلفائه ١١ وزيراً من أصل ٣٠؛ أي حصلوا على الثلث المُعطل في الحكومة.

الوحدة ٩٠٠: «جستابو» «حزب الله»

في العام ٢٠١٨ كشف تحقيق دولي أن «حزب الله» مُتغلغل بشكل كبير في مؤسسات الدولة اللبنانية وبخاصة المؤسسات الأمنية. ويُورد التحقيق إن الحزب أنشأ وحدة خاصة تُسمى الوحدة الأمنية أو «الوحدة ٩٠٠» وكان يُديرها القيادي يوسف نادر، المعروف باسمي نور الدين وعز الدين. تتعامل هذه الوحدة مع عدد كبير من الموظفين ومدبري قطاعات مختلفة في المؤسسات اللبنانية. ويُشير التحقيق إلى تواجد لـ«حزب الله» في مراتب عليا في الجيش والقضاء والمصارف والمكاتب الحكومية والوزارات. ومُعظم عمل هذه الوحدة هو أمني للتحسس على الدولة اللبنانية ومؤسساتها، حيث يُعتمد التنسيق بين المسؤولين الحكوميين و«الوحدة ٩٠٠» عبر ضابطي الأمن في «حزب الله» سعيد بيرم ونزيه صالح.

في المقابل تنقل قناة «الحرّة» الإخبارية عن أحد «المنشقين» عن «حزب الله» أن عناصر من هذه الوحدة يقومون بنقل المعدات العسكرية في المناطق التي لا يُسيطر عليها الحزب

«حزب الله» وتوظيف الوزارات؛ الصحة والأشغال العامة نموذجاً

قام الحزب قبل الأزمة المالية عام ٢٠١٩ باستخدام نفوذه وسيطرته في وزارة الصحة للتنسيق مع الصيدليات في الجنوب، البقاع والضاحية من أجل تزويد أفرادهم وموظفيه بالأدوية بأسعار منخفضة. لكن بعد الأزمة عمّد الحزب إلى شراء الصيدليات المُتعثرة وإغراقها بالأدوية الإيرانية والسورية المهربة عبر الحدود البرية والبحرية والمطار. ففي حكومتَي سعد الحريري الأخيرة وحسان دياب توّلى الحزب وزارة الصحة وجبرها لمصلحة تمويل مؤسساته الصحية ومستشفياته، وسمح في فترة الوزير حمد حسن باستيراد الأدوية الإيرانية والسورية إلى لبنان وسط إشكاليات حول المعايير الصحية والقانونية للأزمة. وتؤكد الدكتور منى فياض في حديث إلى قناة «العربية» أن الحزب قام بتوظيف عددٍ من المحسوبين عليه لتعزيز وجوده في الوزارة.

بعد وزارة الصحة استلم الحزب بنفسه وزارة الأشغال العامة لأول مرة في تاريخه في حكومة نجيب ميقاتي الحالية عبر الوزير علي حمية. ويقول الدكتور خالد العزّي في حديث إلى قناة «العربية» أن ثمة ثلاثة أسباب دفعت «حزب الله» إلى توّلي الوزارة وهي؛ الإشراف على إعادة إعمار مرفأ بيروت الذي يخضع لسلطة الوزارة، تعزيز سلطته على المطار، وتعزيز سيطرته على المعايير الحدودية، إذ إن وزارة الأشغال العامة هي الوزارة المعنية بالإشراف على المرفأ البرية والبحرية والجوية ويُخصّص لها موازنة سنوية كبيرة. ويُضيف العزّي أن الحزب يستخدم هذه الوزارة الخدمائية من أجل حسابات انتخابية وهذا ما دفعه إلى الإصرار عليها في هذه الحكومة. ولعل أهم هذه الأسباب هو مسألة مرفأ بيروت إذ إن الحزب لم يتسلم وزارة الأشغال العامة إلا في أول حكومة شكّلت بعد تفجير المرفأ في الرابع من آب ٢٠٢٠. بينما تشير الدكتور فياض إلى أن الحزب يستفيد من الصفقات المرتبطة بأعمال البنى التحتية، بخاصة مدّ شبكات الاتصالات ضمن نطاق البلديات والتي تُلزم لشركات خاصة، إضافة إلى أن الحزب كان يُريد الإشراف على اتفاق إيصال الغاز المصري إلى لبنان والذي يُفترض أن تُشرف عليه وزارة الأشغال العامة.

تتقاطع هذه التحليلات مع العقوبات الأميركية على وزير الأشغال العامة السابق يوسف فيانوس (٢٠١٦ - ٢٠٢٠) على خلفية تسهيله أعمال «حزب الله» وتأمين عقود حكومية لشركات تابعة لـ«حزب الله» كـ«شركتي «أرش» و«معمار» التابعتين للمجلس التنفيذي لـ«حزب الله»، وقد ضمّن فيانوس حصولهما على عقود حكومية بملايين الدولارات. إضافة إلى اتهامه بمساعدة الحزب على الوصول إلى وثائق قانونية حساسة متعلقة بالمحكمة الخاصة باغتيال الرئيس رفيق الحريري.

«حزب الله» والوظائف العامة:

إضافة إلى توظيفه لعددٍ من المحسوبين عليه في بعض الوزارات، يتشارك «حزب الله» مع «حركة أمل» في تعيين موظفي الفئة الأولى من الشيعة البالغ عددها ٣٣ وظيفة من أصل ١٥٧ بحسب «الدولية للمعلومات». وحصّة الشيعة التي يحتكرها الثنائي هي الوظائف التالية: رئيس الجامعة اللبنانية، رئيس المجلس الأعلى للجمارك، النائب الأول لحاكم مصرف لبنان، المدير العام للاقتصاد والتجارة، المدير العام للشؤون الاجتماعية، المدير العام للأمن العام، المدير العام للشؤون السياسية والاجتماعية في وزارة الداخلية، محافظ النبطية، الأمين العام للمجلس الوطني للبحوث العلمية، مدير عام الإعلام، مدير عام المغتربين، المفتش العام التربوي، رئيس ديوان المحاسبة، المدير العام للشباب والرياضة، مدير عام الضمان الاجتماعي، نائب رئيس مجلس الإنماء والإعمار، المدير العام لمجلس الجنوب، المدير العام للمصلحة الوطنية لنهر الليطاني، عضو لجنة الرقابة على المصارف، المدير العام للتعليم المهني والتقني، المدير العام للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، المدير العام لإدارة حصر التبغ والتبناك، رئيس المجلس التنفيذي للمكتب الوطني للدواء، عضو الهيئة العليا للتأديب، مفتش عام في التنفّيش المركزي، رئيس فرع الشؤون القانونية في رئاسة مجلس الوزراء، المدير العام للاستثمار في وزارة الطاقة، رئيس شركة إنترا للاستثمار، المدير العام لبنك التمويل، المدير العام لمؤسسة مياه لبنان الجنوبي، الأمين العام لمجلس النواب، مدير إدارة الريجي.

الحرب في الجنوب على مشارف عامها الأول:

محطات من نظرة الجنوبيين إليها

أحمد خواجه



اطلاق صواريخ من إحدى القرى في جنوب لبنان. المصدر: فايسبوك

بكاء طويلة، «كيف سنشفى من هذا الأمر كله؟» يسأل حسان.

وسائل التواصل مرآة مشوهة لما يجري على الأرض

وجد عشرات الآلاف من الجنوبيين أنفسهم في خضم حرب تدور رحاها منذ أكثر من عشرة أشهر بين «حزب الله» و«إسرائيل»، وهي حرب مرتبطة بحسابات إقليمية ودولية لا قدرة لهم كمواطنين في التأثير على مجراها، فيما رأيهم حول الحرب سواء كان بالإيجاب أو بالسالب، فهو رأي لا يقدم ولا يؤخر على الأغلب، فلا رأي لمن لا يُطاع كما يقال.

آراء الجنوبيين على اختلاف انتماءاتهم

حول الحرب هي آراء متنوعة ومتباينة، حتى وإن حاول الإعلام الذي يدور في فلك «حزب الله» تصوير العكس، والإيحاء بأن الجنوبيين لهم موقف موحد وحاسم من الحرب.

طالت الحرب بولاياتها السواد الأعظم من الجنوبيين سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر، وكما هو معروف في الحروب فإن المعاناة تختلف وتتفاوت بين شخص وآخر وبين عائلة وأخرى، ومما لا شك فيه فإن سكان الشريط الحدودي دفعوا الثمن الأكبر للحرب، إذ تركزت معظم النشاطات العسكرية والغارات الحربية داخل الشريط الحديدي أي المنطقة التي انسحب منها الجيش الإسرائيلي في العام ٢٠٠٠، وهو يشمل ٤٠ قرية تقريباً تمتد من شبعاً شرقاً حتى الناقورة غرباً، وهي مقسمة إلى ثلاثة قطاعات هي الشرقي والأوسط والغربي.

هل أصبح حلم العودة مستحيلاً؟

بالقرب من محل تجاري في ساحة إحدى القرى التي استقبلت مئات النازحين، يجلس مجموعة من الرجال مساء كل يوم منتظرين أذان المغرب للذهاب إلى المسجد. يزجؤون الوقت بشرب القهوة والشاي وإلقاء بعض النكات، باتوا مؤخراً بأنفون الخوض في الأحاديث السياسية بعدما أصبحت مملّة ومكررة، هم يريدون شيئاً واحداً فقط: «العودة إلى قراهم».

يتجادب الجالسون الموزعين على كراس ومقاعد إسمنتية بنته البلدية قبل سنوات، أطراف الحديث، أحاديث عشوائية وغير منتظمة تتناول حال الطقس وارتفاع الأسعار وساعات الملل الطويلة، فيما تأخذهم الذكريات في بعض الأحيان إلى الفترة التي سبقت تهجيرهم، فيتكلمون عنها بحنين كبير وكأن الأمر حصل قبل سنوات بعيدة.

تغيّرت الأحاديث والتعليقات كثيراً مع تقدّم الأيام، في الأسابيع الأولى للحرب كان الشعور العام لدى النازحين هو أنهم أمام حرب قصيرة ومحدودة لن تدوم طويلاً، وأنهم سيعودون إلى منازلهم عمّا قريب، يعتمدون في شعورهم هذا على تحليلات واستنتاجات من المواقع الإخبارية ومجموعات «الواتساب» التي انتشرت بشكل مهول في السنوات الأخيرة، ويدير معظمها ناشطون ومؤثرون يدورون في فلك الثنائي الشيعي «أمل وحزب الله» ويعملون ضمن الضوابط التي تُوضع لهم، وهي مجموعات تبثّ على الدوام أجواء وسرديات انتصارية بهدف خلق حالة تفاؤل لدى جمهور البيئة الشيعية، وهي لا تكون صحيحة أو واقعية بالضرورة.

الحزن والإحباط شعور عارم في الجنوب اليوم

في الفترة الأولى كانت تتردّد عبارات مثل أن الجيش الإسرائيلي لا يمكنه الحرب على أكثر من جبهة، وأن حكومة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو لن تصمد طويلاً وستسقط تحت ضغط الشارع، وأن الأولوية ستكون للحصول على الرهائن الإسرائيليين المتواجدين في غزة، ما سيجتاح لمحور «الممانعة»

«الحمد لله اللي تحررتني»، عبارة أطلقتها سيدة مسنة من جنوب لبنان في العام ٢٠٠٠ إثر انسحاب الجيش الإسرائيلي من الجنوب والبقياع الغربي، وقد لاقت هذه العبارة التي تُظهر لكثة السيدة الجنوبية بشكل واضح انتشاراً واسعاً، وبانت تُستخدم على نطاق واسع حتى من باب التهكم أحياناً، فيما خان التعبير سيدة أخرى عندما أرادت إبداء غضبها من إسرائيل إذ قالت «الله يهدّك يا إسرائيل ويهدّد عدوّينك» باللكنة الجنوبية نفسها، فصارت هذه العبارة هي الأخرى متلازمة ومحطة كلامية يستخدمها الجنوبيون واللبنانيون بشكل عام للتعبير عن يأسهم من كل شيء.

موسم صيفي واعد ذهب أدراج الرياح

يملك أبو حسن مؤسسة لبيع الأدوات المنزلية في إحدى قرى قضاء بنت جبيل خارج الشريط الحدودي، في هذه الفترة من السنة يكون «الشغل مثل النار»، في العادة تنتظر الموسم الصيفي بفارغ الصبر، مغتربون ومصطافون يأتون من بيروت، يشترون مكيفات ومراوح وأجهزة للمطبخ وأوانٍ وكراس وطاولات وتحف وأمور أخرى، اليوم الأمر مختلف كلياً وحركة البيع شبه معدومة، الناس «وضعها على قذها» والأزمة طالت الجميع، سكان المنطقة خسروا الكثير من مداخيلهم نتيجة لانتهاء الموسم الصيفي، والمهجّرون فقدوا بدورهم مصادر رزقهم، والمساعدة التي يحصلون عليها من الجهات الحزبية بالكاد تكفي لتأمين الاحتياجات اليومية.

بالقرب من محل أبو حسن يتواجد مقهى صغير يضمّ بضعة طاوالات وماكينات لصنع القهوة وتلاجة للمطبات، يقصدها بشكل يومي شبّان في العقدتين الثالث والرابع من العمر، يشربون القهوة ويلعبون الورق وطاولة الترد، فيما يعرض التلفاز الصغير المعلق على الحائط المقابل لهم قناة «الميادين»، صوت التلفاز منخفض بشكل يجعلك لا تفهم ما يقوله ضيوف البرنامج الحوار، لا أحد من الحاضرين يأبه أصلاً، فبعكس الأيام الأولى للحرب حيث كان الجميع يتلفون لمعرفة ما يجري، وينتظرون النشرات الأخبارية والتحليلات التي تضيء في الغالب أجواءً إيجابية، فقد أصبح اليوم الملل واللامبالاة سيدي الموقف، فلم يعد أحد يهتمّ لما يقولونه في التلفاز، واكتفى الناس بالأخبار العاجلة التي تصلهم إلى هواتفهم النقال لتخطرهم بكل جديد في ما يخصّ الغارات والقصف المدفعي وما إلى ذلك.

يقول حسان، ٣٤ سنة، أنه يقصد المقهى كل يوم ويقضي فيه ساعات طويلة، لأنه ليس لديه شيء آخر ليعمله، فهو حاول إيجاد عمل بعد نزوحه من قريته مارون الراس دون أن يوفق في ذلك، هو بالأساس عامل بناء و«الورشات» اليوم كلها متوقفة كما تعلمون، يهزّ رفاقه في المقهى رؤوسهم موافقين.

الحرب غيّرت حياة الجنوبيين

غيّرت هذه الحرب حياتنا، يضيف حسان، حتى أننا بتنا نحلم بالعودة إلى حياتنا قبل التهجير، بكل ما فيها من فقر وتهميش وشظف عيش، فعلى الأقل كنا نتمكن من بيوتنا ونشعر بالأمن والأمان، هي أمور لن يشعر بقيمتها إلا من يفقدها.

يعيش حسان مع زوجته وابنته في شقة صغيرة خارج الشريط الحدودي، قدّمها لهم إحدى العائلات التي تقطن في العاصمة في الأسابيع الأولى من الحرب، بالإضافة إلى الأضرار المادية والخسائر الكبيرة التي مُنيت بها عائلته، يخاف حسان اليوم من التبعات النفسية والذهنية على ابنتيه، الكبرى تبلغ من العمر سبع سنوات، لديها رُعب حقيقي من الأصوات القوية. عندما كانوا في مارون الراس سقطت قذيفة قرب منزلهم المتاخم للحديقة المعروفة في القرية، وكانت الفتاة تحمل لوحاً من الشوكولا في يدها، أصيبت بحالة رعب فأغلقت يدها ضامّة قطعة الشوكولا بأصابعها إلى راحة يدها، وبقيت لعدة ساعات عاجزة عن فتح يدها مرة أخرى، ليقرّر الأب في اليوم نفسه مغادرة بلدته وعدم الانتظار أكثر وتعريض عائلته لمواقف مشابهة.

أما ابنته الصغرى ذات السنة والنصف من العمر، فهي اليوم تعيش رعباً كبيراً لدى سماع جدار الصوت وتدخل في نوبة

إعلان «النصر المين» في هذه المعركة، وتوظيف هذا النصر واستثماره في الدول التي ينشط فيها عمل أذرة إيران.

الأجواء الإيجابية التي بُثت في البداية، خفّت من وطأة النزوح على سكان القرى الجنوبية، باعتبار أن الأمر سريع ومؤقت والأضرار محدودة ويمكن بسهولة التعويض على المتضررين، إلا أن استمرار الأزمة شهراً بعد شهر، والتضارب في الأنباء كلّ مرّة حول اقتراب حصول صفقة تُنهي هذا الكابوس، ومن ثم انهيار المفاوضات والعودة إلى نقطة الصفر، جعلت الناس يشعرون وكأنهم يدورون في دائرة مفرغة.

كان عباس ٢٣ سنة وهو نازح من قرية عيترون، يشاهد على هاتفه مقطع فيديو لشبان يحتفلون على دراجاتهم النارية في الضاحية الجنوبية لبيروت عقب الخطاب الأخير لأمين عام «حزب الله»، والذي دعا فيه الناس للعودة إلى بيوتهم، يقول ساخراً «أليس علينا أن نعود إلى منازلنا، أم أننا غير مشمولين بالخطاب»، يجيبه نازح آخر في العقد الخامس من العمر: «لماذا يحتفلون في بيروت؟ هل انتهت الحرب؟ ما هذه المسخرة؟».

يسكن عباس اليوم في بلدة صريفا التي نزح إليها مع إخوته ووالديه في الأسبوع الثالث من الحرب، يقول الشاب إن عشرات العائلات من عيترون تتواجد اليوم في صريفا، وأنهم بدأوا بتشكيل مجتمع خاص بهم، حيث أصبح هناك اليوم ما يعرف بـ«الحي العيتروني في صريفا» على حدّ تعبيره، وكان وملحمة ومحل لبيع الهواتف ومؤسسات صغيرة أخرى وكأنك أمام سوق تجاري مصغّر ومخصّص للنازحين. تواجد الكثير من أهل عيترون في صريفا جعل بعض الفتية يُزِلون اسم صريفا عن إحدى الإشارات التي تدلّ على مدخل القرية واستبداله بعيترون من باب المزاح، ما خلق توتراً بسيطاً بين الطرفين.

يقول عباس إن عائلته تحصل على مئتي دولار أميركي شهرياً يقدهمها لهم «حزب الله»، شأنهم في ذلك شأن جميع الأسر النازحة من الشريط الحدودي، وهو مبلغ بحسب «عباس» بالكاد يكفي لأسبوع واحد. هل تشعر بالامتنان؟ يجيب عباس: «أعيدوني إلى قريتي وسأعطيهم من عندي مئتي دولار كل شهر».

حاول عباس إيجاد عمل ليساعد في إعالة أسرته أثناء النزوح، إلا أن فرص العمل قليلة جداً والراغبون في الحصول على إحداهما أكثر من أن يُعدوا أو يُحصّوا.

ما كان عملك في عيترون؟ يجيب عباس «أعمل في زراعة التبغ مع والدي، هما بدورهما ورثا هذه المهنة عن والديهما، لا أعلم كيف بدأ الأمر، تشعر وكأن زراعة التبغ مع كل التعب والإرهاق الذي يلازمه وانتظار قبض ثمنه نهاية العام وكأنه أمر فُرض علينا».

يضيف عباس «نحن أناس منسيون، قبل التحرير كنا منسيين، وبعده بقينا كذلك، نحن اليوم ندفع الثمن الأكبر، خسرتنا بيوتنا ومواسمنا، وهجرنا من قرانا، وتسمّت أرضنا بسبب القذائف الفوسفورية، ولا أحد يهتم لأمرنا».



القصف القسوري على جنوب لبنان. المصدر: لبنان ٢٤



اضرار تصيب المنازل في جنوب لبنان. المصدر: الشرق الاوسط

الأخر، اليوم صرنا نتشائم من الأمر ونعرف أن هذا يعني أننا سنكون أمام ليلة صعبة».

أظهر تقرير أعدته المنظمة الدولية للهجرة (IOM) مطلع العام الحالي، أن أكثر من ٨٢ ألف مواطن نزحوا من داخل الشريط الحدودي واستقروا في مناطق أقل خطورة، وقد ارتفع هذا العدد بشكل مضطرب مع الوقت ليتخطى حاجز المئة ألف، مع ارتفاع وتيرة العمليات وتوسّع رقعة المواجهات.

بالمحصلة، يمكن القول إن الإحباط والحزن هو الجو العام المسيطر على الجنوبيين، ويمكن اليوم أن تسمع الهمسات المشكّكة بجدوى فتح جبهة الجنوب، وتعريض أهله إلى كل ما عانوه حتى اليوم، في وقت تمّ تدمير قطاع غزة، ولم تنجح جبهة المشاغلة في تخفيف معاناة الغزويين.

هذا هو الجو العام في الجنوب، أما ما ينتشر على مواقع التواصل من رغبات بالحرب والقتال وتحقيق النصر، فهو مجرد كلام استعراضي لا يعكس ما يحصل على أرض الواقع. ■

اقتراب انطلاق الموسم الدراسي الجديد يشكّل عامل ضغط نفسي جديد على العائلات النازحة، الناس لا يعرفون أصلاً أين سيكونون بعد أسابيع أو أشهر قليلة، هل سيعودون إلى قراهم التي هجروا منها؟ أم سيقفون في القرى التي نزحوا إليها؟ أم يتحقّق السيناريو الأقسى والأصعب ويجدون أنفسهم مضطرين للتهجير مرة أو مرات أخرى بحال اندلعت الحرب الموسّعة؟ نموذج غزة يظهر أمامهم كشبح، أرتال من البشر يحملون أمتعتهم على أكتافهم ويتهجرون مرة بعد مرة. أم سامي، والدة لأربعة أولاد، نزحت من بلدة دير سريان واستقرت قرب مدينة النبطية، تقول إن أولادها الذين يتعلّمون في مدرسة

رسمية داخل الشريط الحدودي، توقّفوا عن التعليم لأكثر من شهرين بعد التهجير، قبل أن تستأنف الدروس عن بُعد «أونلاين» مطلع العام الحالي.

لا تؤمن أم سامي بجدوى التعليم عن بُعد، فقد جرّبوا الأمر أثناء جائحة كورونا وكانت النتائج كارثية على حدّ قولها، أما اليوم فإن الظروف أصعب، فخدمات الإنترنت سيئة جداً، والبيت الذي نزحوا إليه ضيق المساحة ولا يمكن لأربعة تلامذة أن يتابعوا دروسهم أونلاين ويؤدّوا واجباتهم اليومية، فيما المساعدات التي قدّمها وزارة التربية من بطاقات إنترنت وألواح «تابليت» غير كافية ولا تفي بالعرض.

تنفت أم سامي الدخان من سيكارتها وتضيف «نريد لهذا الكابوس أن ينتهي، الأثمان التي ندفعها كبيرة جداً، شبان بعمر الورد تصطادهم الطائرات والمسيرات، في بداية الأمر كنا متحمّسين ونظن أننا سننتصر كما كل مرة، لكن الواقع مغاير اليوم، يمكنك ملاحظة الأمر بسهولة، كنا نفرح عندما يتم إطلاق صواريخ من لبنان، وعندما يسقط قتلى من الجانب

نزح أبو مصطفى من قرية العديسة الحدودية واستقرّ في خربة سلم، في اليوم الثالث للحرب خسّر الرجل الأربعيني منزله، وبعدها بأيام أصابت قذيفة محله التجاري المخصّص لبيع المواد الغذائية.

عندما يسقط أحد مقاتلي «حزب الله» أو «حركة أمل» في المواجهات الدائرة جنوباً، يتمّ تحديد هدنة مؤقتة بين الأطراف المتنازعة برعاية اليونيفيل، تمتدّ لساعات محدودة لكي تتمّ عملية التشييع والدفن. يقول أبو مصطفى إنه يستغلّ هذه الهدنات الممنوحة ليشرك في الدفن، ومن ثمّ التوجّه إلى محله المتضرّر وإحضار ما أمكنه حمله من بضاعة منه.

الأضرار الموهولة التي ألحقها الحرب من تدمير مئات المنازل والمؤسسات التجارية، وارتفاع تكلفة إعادة الإعمار بشكل قد يفوق قدرة الدولة اللبنانية أو «حزب الله» على تغطيته، فيما الدول العربية التي ساعدت لبنان في إعادة إعمار لبنان بعد حرب تموز في العام ٢٠٠٦، فإن معظمها اليوم لم يعد يُولي أي اهتمام للبنان، ويرى أنه أصبح جزءاً أساسياً من المحور الذي تقوده إيران.

المهجرون يتخوفون اليوم من أن تذهب الوعود بإعادة الإعمار أدرج الرياح، فشعارات مثل «سنعيدّها أجمل مما كانت» قد لا تكون واقعية اليوم أو قابلة للتحقق، في المقابل فإن مؤشرات عديدة ظهرت في الأيام الأخيرة جعلت أهل الشريط الحدودي يتخوفون من أن الحرب ستكون طويلة، وأن عليهم أن يتكيفوا مع الحياة في قرى التهجير والبدء بالبحث عن مصادر دخل جديدة.

يعمل ربيع في معرض لبيع السجاد والتحف في ميس الجبل، البلدة المعروفة بمؤسساتها التجارية الكبيرة المتخصصة ببيع الأدوات المنزلية والأثاث المنزلي والمفروشات، ويقصدها الجنوبيون من مناطق بعيدة لشراء بضائعهم.

ترك ربيع قريته كما فعل معظم سكانها بسبب الحرب، يقول إن الحرب تزامنت مع موسم السجاد، وأن صاحب العمل كان اشترى بضاعة بمئات آلاف الدولارات قبل أيام من اندلاع الحرب، وقد ترك البضاعة كما حال زملائه من أصحاب المؤسسات وهرب من جحيم الحرب.

قبل أيام توجهت عشرات الشاحنات بمؤازرة من الجيش اللبناني واليونيفيل إلى ميس الجبل والقرى المجاورة، وعملت على إخراج كمية كبيرة من البضائع والأدوات المنزلية والمفروشات من القرية. يقول ربيع إن الأمر أشعره بالقلق، وكأنهم يريدون بذلك القول لهم إنهم لن يعودوا إلى بلدتهم أبداً، وعليهم أن يجدوا مكاناً آخر لبيع هذه البضاعة.

مخاوف من تحويل الشريط الحدودي إلى أرض محروقة

يتوقف ربيع عند ملاحظة أخرى تزيد مخاوفه، وهي قيام أحد المعاهد التعليمية في بنت جبيل بافتتاح فرع جديد له في قرية صفد البطيخ، ونقل طلاب فرع بنت جبيل إليه، كذلك قامت بعض المدارس خارج الحدود بتوسيع بعض أقسامها لاستقبال عدد أكبر من الطلاب، كلها دلائل تشير، بحسب ربيع، إلى أننا أمام سيناريو هين كلاهما صعب ومرير، أو حرب مفتوحة تدمّر كل شيء تحوّل حياتنا إلى جحيم، أو استمرار الواقع الحالي لفترة طويلة، وهو أشبه بموت بطيء يستنزف أعصابنا وأرواحنا.



MENA PRISON FORUM
مُنْتدى المشرق والمغرب
للأسؤون السجنية

www.menaprisonforum.org



فهرس وكنبداً للتوثيق والأبحاث
Directory of UAMAM D&R books, periodicals and collections

www.umambiblio.org



دليل اللبنانيين إلى السلم والحرب
ديوان الذاكرة اللبنانية

www.memoryatwork.org



UAMAM
التوثيق والأبحاث
Documentation & Research

www.umam-dr.org

«حزب الله» أو مسار التحول إلى المافيا المنظمة

مرحلة ما بعد الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان

محمد عثمان

مليارات دولار. وفي ١١ تشرين الثاني ٢٠٠٦ وعلى خلفية دعوة رئيس الحكومة فؤاد السنيورة إلى جلسة حكومية لإقرار المحكمة الدولية لمحاكمة قتلة الرئيس الشهيد رفيق الحريري استقال الوزراء الشيعة الخمسة من الحكومة وطالبوا بحكومة وحدة وطنية، وبتأييد من الحليف المسيحي الأقوى لـ«حزب الله» التيار الوطني الحر، لكن تحالف ١٤ آذار الذي كان يملك أكثرية نيابية رفض ذلك تمامًا.

وفي الأول من كانون الأول ٢٠٠٦ احتل «حزب الله» وحلفاؤه الوسط التجاري لبيروت وعملوا على محاصرة السرايا الحكومية ونصبوا الخيم في ساحة رياض الصلح امتدادًا حتى ساحة الشهداء، كما حصلت العديد من المشاكل التي أخذت بُعدًا طائفياً وسقط عدد من القتلى والجرحى في تلك الفترة.

بدأ حرق «حزب الله» للقرار ١٧٠١ منذ اللحظة الأولى لإيقاف الحرب. فعلى سبيل المثال ضبطت الجمارك اللبنانية شاحنة محملة بالأسلحة في شباط ٢٠٠٧ وأعلن «حزب الله» أنها تنقل ذخائر من البقاع إلى الجنوب متذرعًا بالبيان الوزاري الذي يشرّع المقاومة.

وفي العشرين من الشهر عينه حظرت وزارة الخزانة الأميركية التعاون التجاري مع مؤسسة «جهاد البناء» التابعة لـ«حزب الله» كونها تُعتبر الممول الرئيسي للعمليات الإرهابية لـ«حزب الله».

لم تتوقف الاغتيالات في الفترة ما قبل حرب تموز ٢٠٠٦ وما بعدها، وكانت كل هذه الاغتيالات تطال رموزًا وقيادات من ١٤ آذار وكان المتهم السياسي الوحيد في هذه الاغتيالات نظام الأسد وحليفه «حزب الله». وفي ٢٠ أيار ٢٠٠٧ اندلعت اشتباكات بين الجيش اللبناني ومجموعة مسلحة تُطلق على نفسها اسم «فتح الإسلام»، واستطاع الجيش اللبناني القضاء على هذه الزمرة الإرهابية بعد حصاره لمخيم نهر البارد الذي كانت تتمركز فيه، ومن ثم تمّ اقتحامه بالرغم من أن حسن نصرالله اعترض على حصار المخيم واقتحامه واعتبره خطأ أحمر.

أقرّت المحكمة الدولية الخاصة بلبنان (اغتيال رفيق الحريري) بموجب القرار ١٧٥٧ الصادر عن مجلس الأمن في ٣٠ أيار ٢٠٠٧، ومنذ إقرارها لم يترك «حزب الله» مناسبة أو خطاب إلا وهاجمها فيه، وقام نصرالله بحملة غير مسبوقه على القرار الظني قبل صدوره.

٧ أيار» واستباحة بيروت

الطريق إلى اتفاق الدوحة ثم اتفاق الدوحة

ومع تفاقم أعمال «حزب الله» الأمنية وفي ظلّ تمدّد شبكة الاتصالات الخاصة به وتمديد شبكته الاستخباراتية في البلاد من كاميرات مراقبة في معظم الأماكن والمرافق العامة، قامت حكومة الرئيس فؤاد السنيورة في ٥ أيار ٢٠٠٨ بإصدار قرارين يتعلّقان



٧ أيار ٢٠٠٨. المصدر: المدن

بشبكة اتصالات الحزب بعد أن اكتشفت قضية وضع كاميرات مراقبة حول مدرج مطار بيروت لمراقبة حركة الزوّار والرسامين، فاعتبرت الحكومة أن هذه الأعمال تُضرب بسيادة الدولة اللبنانية وتمسّ الأمن القومي للدولة وأمرت بمصادرة شبكة الاتصالات التابعة للحزب وأقيل رئيس جهاز أمن المطار آنذاك العميد وفيق شقير مما استدعى ردة فعل من الحزب و«حركة أمل» اللذين اعتبروا القرارين تجاوزًا للبيان الوزاري الداعم للمقاومة. واعتبرت المعارضة أن الحكومة وبخاصة رئيسها (فؤاد السنيورة)

«تبنّت للمرة الأولى في تاريخ حكومات ما بعد اتفاق



اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري، ١٤ شباط ٢٠٠٥. المصدر: الشرق الاوسط

أنان فريقًا من المحققين تأليف لجنة لتقصّي الحقائق في الاغتيال، ثم استقالة حكومة عمر كرامي تحت ضغط الشارع في ٢٨ شباط، ومع بداية إعادة انتشار القوات السورية نحو البقاع، دعت المعارضة إلى تظاهرة في الرابع عشر من آذار داعية لتطبيق القرار ١٥٥٩ وانسحاب القوات السورية من كامل الأراضي اللبنانية كما دعت إلى كشف قتلة الرئيس الحريري ومحاسبتهم، وكانت هذه التظاهرة الأكبر والأوسع على مستوى الطوائف والأطياف اللبنانية المعارضة للوجود السوري، كما تمّ الإعلان في ٢١ نيسان من العام ٢٠٠٥ عن ولادة «اللقاء الشيعي اللبناني» والذي ضمّ أكثر من ٣٠٠ شخصية شيعية معارضة لـ«حزب الله» و«حركة أمل». وفي ٢٦ نيسان من العام نفسه انسحبت جميع القوات السورية من لبنان تطبيقًا للقرار ١٥٥٩.

انتخابات ٢٠٠٥ وانقلاب «حزب الله» على الحوار وحرب ٢٠٠٦

أخطأت قوى الرابع عشر من آذار في رهانها على ما أسمته لبننة «حزب الله»، فاقامت معه ومع «حركة أمل» تحالفًا انتخابيًا سُمّي بـ«التحالف الرباعي» ضمّ أحزاب: تيار المستقبل الذي يرأسه سعد الحريري خلفًا لوالده الشهيد؛ ورئيس كتلة اللقاء الديمقراطي وليد جنبلاط، فبعد أن كان الشارع الشيعي المعارض لأحادية قراره المتمثلة بثنائي «أمل -حزب الله» يطمح أن يُمثّل بعدد وازن داخل البرلمان في ظلّ رجحان الكفة الشيعية لقوى ١٤ آذار، قامت الأخيرة بالتحالف مع «حزب الله» و«حركة أمل» وتخلّصت عن حليفها الشيعي، فحصلت قوى ١٤ آذار يومها أكثرية نيابية ولكنها لم تمنع «حزب الله» من مصادرة القرار السياسي الشيعي، لا بل ازداد الحزب قوة وغطرسة وتسلسًا على مقدرات الطائفة.

وبعد موجة من الخلافات السياسية دعا نبيه بري إلى طاولة حوار في ٢ آذار ٢٠٠٦ للبحث بالعديد من القضايا وأهمها حلّ مشكلة سلاح «حزب الله» الذي اتفق على أن تتم مناقشته ضمن استراتيجيّة دفاعية، وعلى رغم إعلان الحكومة عن معطيات اقتصادية واعدة وبعد اتفاق سعد الحريري وحسن نصرالله على تبيد أجواء الاحتقان خلال الاجتماع الذي عقده في مقر نصرالله في الضاحية الجنوبية لبيروت، استفاق اللبنانيون على خبر خطف «حزب الله» جنديين إسرائيليين في ١٢ تموز ٢٠٠٦ كما تمّ قتل ٨ جنود آخرين».

وفي ظلّ تعنت أمين عام «حزب الله» في خلال مؤتمر صحفي وإعلانه أن الأسيرين لن يعودا إلا بتفاوض غير مباشر وعملية تبادل للأسرى، أعلنت حكومة فؤاد السنيورة أنها لم تكن على علم أبداً بهذه العملية، قرّر مجلس الحرب الإسرائيلي على عملية عسكرية بزيّة داخل أراضي لبنان استمرت ٣٣ يومًا دمّرت إسرائيل خلالها معظم محطات الكهرباء والبني التحتية والجسور اللبنانية وعشرات الآلاف من الوحدات السكنية، كما نتج عن تلك الحرب ١١٤٥ قتيلاً لبنانيًا وحوالي مليون نازح مقابل ١٥٦ قتيلاً إسرائيليًا.

انتهت الحرب بإصدار مجلس الأمن للقرار ١٧٠١ القاضي بوقف إطلاق النار والاحترام الكامل للخط الأزرق من قبل الطرفين وإنشاء منطقة عازلة خالية من العناصر المسلحة بين الخط الأزرق ونهر الليطاني باستثناء الجيش اللبناني وقوات «اليونيفيل»، مع التطبيق الكامل لبنود اتفاق الطائف ذات الصلة بالقرارين ١٥٥٩ و١٦٨٠.

انقلاب «حزب الله» على الحكومة واحتلال الوسط التجاري لبيروت

تفاقمت الخلافات السياسية الداخلية بعد هذه الحرب والدمار الهائل الذي خلفته وحجم الخسائر الاقتصادية التي قدّرت بـ

الانسحاب السوري واغتيال رفيق الحريري

بدأت مرحلة جديدة من مراحل الحزب مع انسحاب الجيش الإسرائيلي من الشريط الحدودي لجنوب لبنان في أيار من العام ٢٠٠٠، فنشوة النصر الذي يعتبر أنه العامل الرئيسي فيه انعكست على كافة الصعيد لا سيما على الداخل اللبناني وظهر ذلك جليًا من خلال الانتخابات النيابية التي حصلت في العام ذاته. فقد حصّد مع «حركة أمل» وحلفائهما أكثرية في المجلس النيابي معتمدًا على تعبئة جماهيره بطريقة طائفية بحتة بالإضافة إلى الدعم السوري له في كل معاركه السياسية.

وبعد بضعة أشهر على الانسحاب الإسرائيلي ثم وفاة الرئيس السوري حافظ الأسد في ١٠ حزيران ٢٠٠٠ وبعد لقاء وريثه بشار بعض السياسيين اللبنانيين أجريت الانتخابات النيابية في العام ٢٠٠٠ ولم تختلف عن سابقتها بعد الحرب وخضعت لضوابط النفوذ السوري، فكان تحالف «حزب الله - أمل» برعاية سورية إيرانية وتمّ توزيع المقاعد على حساب المسيحيين الذين قاطعوا الانتخابات يومها، جنوبًا وبقاعًا. حصل الحزب يومها على كتلة من ١١ نائبًا ضمن تحالفاته، مقابل ١٦ مقعدًا لبري. واستمر الأخير بشغل منصب رئيس مجلس النواب اللبناني منذ العام ١٩٩٢. ومن هنا بدأت الأزمات السياسية تتوالى وتألقت معارضة نيابية، بالشكل كانت ضد سياسة الحكومة إنما بالمضمون كانت تعارض التواجد السوري في لبنان، وبرزت عدة جهات سياسية في هذا التوجّه تكوّنت من: «تيار المستقبل»، «القوات اللبنانية»، «حزب الكتائب»، «الحزب التقدمي الاشتراكي»، «حركة اليسار الديمقراطي»، «حركة التجدد الديمقراطي»، «حزب الوطنيين الأحرار» و«لقاء قرنة شهوان».

على وقع النداء الخامس، العالي السقف لمجلس المطارنة الموارنة الذي أذيع في نيسان ٢٠٠١، اجتمع مجلس الأمن وأصدر القرار رقم ١٥٥٩ في ٢ أيلول ٢٠٠٤ بأغلبية ٩ أعضاء وامتناع ٦ عن التصويت. ونصّ هذا القرار على مطالبة جميع القوات الأجنبية المتواجدة في لبنان الانسحاب منه والدعوة إلى حل جميع الميليشيات اللبنانية ونزع سلاحها. كما أكد على إجراء انتخابات رئاسية نزيهة دون أي تدخل خارجي .

لم تمرّ ٢٤ ساعة على صدور هذا القرار حتى حصل التمديد المخالف للدستور للرئيس إميل لحود بموافقة ٩٦ نائبًا ومعارضة ٢٩.

جاهر أمين عام «حزب الله» برفضه للقرار، ١٥٥٩ لا بل ثبتت تحالفه وتنسيقه الدائم مع نظام آل الأسد في سوريا واعتبر، مع حليفه بري، أن وجود القوات السورية شأن داخلي لبناني.

هنا بدأت تتكثف لقاءات المعارضة الوطنية بوجه الوجود السوري والهيمنة على القرار السياسي والانتقاص من السيادة اللبنانية فكان لقاء البريستول في ٢٣ أيلول ٢٠٠٤ الاجتماع الأبرز لتوحيد جهود المعارضة. ثم تمّت عملية اغتيال رئيس الحكومة اللبنانية آنذاك الرئيس رفيق الحريري. ففي ١٤ شباط من العام ٢٠٠٥ وبعدما غادر الرئيس الحريري مجلس النواب عائداً إلى مقرّ إقامته في منطقة قريطم سالگا، بموكبه، الطريق البحرية دوى انفجار ضخم، مستهدفاً الموكب عند محلة «السان جورج»، فقتى شهيدًا ومعهُ أغلب مرافقيه وبعض من كانوا في المنطقة، وقد بلغ عدد القتلى يومها ٢١ شخصًا.

وجّه الاتهام الأولي لنظام بشار الأسد بالاغتيال خصوصًا بعد التباين الشديد الذي حدث بين بشار الأسد والرئيس الحريري في شأن عملية التمديد للحود واتهام النظام السوري له بأنه كان طرفًا أساسيًا في معارضة القرار السوري بالتمديد للحود وبدفع المجتمع الدولي لإصدار القرار ١٥٥٩.

بعد اغتيال الرئيس الحريري تعمّق الانقسام في البلد إلى فريقين، قسم معارض للوجود السوري وقسم حليف لآل الأسد وكان على رأسه «حزب الله» الذي دعا إلى مظاهرة حاشدة في ٨ آذار ٢٠٠٥ رافضًا لـ«قرار الفتنة» ١٥٥٩ على حدّ قوله وموجّهًا الشكر لسوريا الأسد على وقفها سندا للمقاومة وسدًا منيعًا بوجه محاولة طعن تلك المقاومة.

اما على المقلب الآخر وبعد دعوات الشارع المعارض إلى تحقيق العدالة، وبعد أن كلّف الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي



حزب الله في سوريا. المصدر: CNN

ذهابه شخصياً مع كل عناصر «حزب الله» إلى سوريا لذهبوا» وهنا دقّ المسمار الأخير في نعش «إعلان بعداً» .

ومن ثم تدرج تدخل «حزب الله» من القصير إلى باقي المناطق السورية، فدخوله منطقة الغوطة الشرقية والسيدة زينب كانت بحجة حماية المقامات الدينية هناك ثم ما لبث أن أصبح يقاتل إلى جانب الفصائل التابعة للحرس الثوري الإيراني على كامل الأراضي السورية واستطاع بحنكة مصطفى بدر الدين (المتهم الأول باغتيال الرئيس الحريري والذي قُتل بدوره في ١٣ أيار ٢٠١٦ في سوريا) أن يساهم في إخماد الثورة السورية ويحولها إلى معارك طائفية بحتة.

واشتدت المعارك في سوريا فتمكّن خلالها «حزب الله» وإيران بمساندة الطيران الروسي من القضاء على العديد من الفصائل المعارضة وإعادة احتلال بعض المناطق السورية وانتهاك حرّمات البيوت وتدميرها وتهجير سكانها في الزبداني والغوطين الشرقية والغربية ودرعا والرقّة ودير الزور وحماه وحلب وحمص وإدلب. وبالرغم من تكبده خسائر بشرية هائلة تقدّر بألاف العناصر بين قتيل وجريح إلا أنه قام بارتكاب مئات المجازر بحق الشعب السوري على مدى عقد كامل من الزمن. إذن نستطيع القول إن «حزب الله» استطاع الانتصار على الشعب السوري واقتلعه وإبعاده عن أرضه ليكون للبنان الحصة الأكبر من موجة النزوح والهجرة السورية.

شبكات إرهابية حول العالم والدخول في حروب عديدة في المنطقة

حفل العام ٢٠١٣ بالكثير من الأحداث الخارجية المرتبطة بالحزب، أبرزها اتهام بلغاريا للحزب بتفجير إرهابي في مدينة بورغاس واكتشاف خلية للحزب في نيجيريا تخطّط لشنّ هجمات ضد مؤسسات أجنبية، كما اتهمت الإدارة الأميركية شركتي صيرفة لبنانيتين بتبييض أموال لحساب الحزب (كتاب «شعبة لبنان من الماضي الغامض إلى المستقبل المجهول» - الجزء الثاني) .

أما في الداخل اللبناني وفي نفس العام فقد اغتال الحزب الناشط في تيار «الانتماء اللبناني» هاشم السلطان خلال تظاهرة أمام السفارة الإيرانية في بيروت، كما خاض الحزب معركة عسكرية مع أنصار الشيخ أحمد الأسير في بلدة عبرا وسقط العديد من الشهداء للجيش اللبناني في تلك المعركة التي ورّطه الحزب بها.

وخلال مشاركته في معارك القلمون السوري تقدّم العديد من الإرهابيين إلى قرية عرسال اللبنانية فقاموا باحتجاز عناصر من الجيش اللبناني وإعدام عدد كبير منهم.

لم يكتف الحزب بمشاركته في الحرب السورية، بل أرسل مقاتليه أيضاً إلى العراق بحجة مقاتلة تنظيم الدولة الإسلامية «داعش» وكان قائد «فيلق القدس» قاسم سليمان يشرف بنفسه على العمليات العسكرية هناك بالتعاون والتنسيق التام مع قوات التحالف الدولي بقيادة أميركية، فقاتل «حزب الله» بغطاء جوي أميركي في الأنبار والموصل وسامراء وحتى في منطقة البوكمال السورية.

ووسع «حزب الله» من عملياته في العام ٢٠١٥ فأعلن أنه أرسل مستشارين عسكريين إلى اليمن لمساندة جماعة الحوثي الإرهابية في قتالها ضد المملكة العربية السعودية وقام أمينه العام والناطقين باسم الحزب وإعلامه ونوابه في كل خطاباتهم بالتهجّم وتوجيه الشتائم إلى المملكة، والنابعة من أحقاد بحق الأشقاء العرب لا سيما دول الخليج وفي مقدمهم المملكة العربية السعودية. كما لم يتوان للحظة عن دعم الجماعات المعارضة لأنظمة في البحرين والكويت والسعودية مما أثار على علاقات لبنان التاريخية مع الدول العربية، وانعكس هذا الأمر سلبيًا على الوضع الاقتصادي الداخلي الذي كان يعوّل على دول الخليج من خلال الودائع وتوظيف الاستثمارات في كافة المجالات في الداخل اللبناني.

اللاتينية إلى غرب أفريقيا ومن أوروبا والشرق الأوسط، وبعضها الآخر عبر فنزويلا والمكسيك إلى الولايات المتحدة. كما تمّ تتبع مسارات غسيل الأموال، حيث كان عناصر «حزب الله» يلجأون إلى تكتيكات تتمثل في شراء السيارات الأميركية المستعملة وشحنها إلى إفريقيا. وبمساعدة بعض الشهود المتعاونين الرئيسيين، توّصل رجال مكافحة تهريب المخدرات الأميركيين إلى الدائرة الأعمق لـ«حزب الله» وإيران التي ترعى أنشطتها. لكن مع وصول «مشروع كاساندر» إلى التسلسل الهرمي للمؤامرة، قام مسؤولو إدارة أوباما بوضع سلسلة من العوائق

التي يتعدّد التغلب عليها بشكل متزايد، وفق ما ذكره عشرات ممن شاركوا في الحملة الأمنية والذين تحدّثوا في العديد من الحالات لأول مرة حول الأحداث التي تكتنفها السرية. بالإضافة إلى مطابقة أقوالهم مع الوثائق الحكومية وسجلات المحكمة. فعندما طلب قادة «مشروع كاساندر» الموافقة على بعض التحقيقات والملاحقات والاعتقالات والعقوبات المالية المهمة، قام المسؤولون في وزارتي العدل والخزانة الأميركيين بتأخير طلباتهم أو إعاقة أو رفض طلباتهم لفرض عقوبات على بنك متورّط في عمليات غسيل الأموال وعناصر تابعين لفيلق القدس الإيراني.

ويتضح من التفاصيل التي يوردها تحقيق مجلة «Politico» مدى التضارب بين رغبات إدارة أوباما وتغيير الأولويات على أعلى المستويات، الأمر الذي أدّى إلى إهدار سنوات من العمل وضياح الجهود التي بُدلت في نهاية المطاف.

هذا غيضٌ من فيض أعمال «حزب الله» كما بدت معالمها في تلك المرحلة حيث إنه وبين عامي ٢٠٠٧ و٢٠١٠ بدأت تظهر جليًا عمليات تصنيع أخطر أنواع المخدرات على الإطلاق («الكتاغون») وتصديره إلى الدول العربية لا سيما دول الخليج، وكان لـ«حزب الله» دور كبير في عمليات التصنيع حيث إن معظم المعامل كانت متواجدة في مناطق نفوذه في بعلبك وجرودها شرقي لبنان، كما ذكر تقرير أعدته قناة mtv اللبنانية في أيار ٢٠١٠ والذي أوردت فيه إن إحدى شبكات الكبتاغون يديرها شقيق عضو كتلة الوفاء للمقاومة، النائب حسين الموسوي، الذي أصبح مطلوبًا للقضاء ومتورّياً عن الأنظار.

الانقلاب على إعلان بعداً ودخول سوريا

وفي العودة إلى المشهد السياسي ومناكفات «حزب الله» مع معظم القوى اللبنانية، فإنه قام في العام ٢٠١١ بالانقلاب على حكومة الرئيس سعد الحريري تحت وطأة التهديد المباشر لوليد جنبلاط لتقديم استقالته ونشر عناصره في بيروت بقمصانهم السود محاولاً دبّ الذعر في قلوب اللبنانيين.

وبعد دعوة رئيس الجمهورية ميشال سليمان في ١١ حزيران ٢٠١٢ إلى طاولة حوار في بعداً لكل الفرقاء، وبعد الاتفاق خلالها على إعلان بعداً الذي دعا إلى النأي بالنفس وعدم التدخل في شؤون الدول العربية، وبعد توفير حضانة عربية ودولية بإرسال نسخ منه إلى الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، وبعد موافقة «حزب الله» على هذا الإعلان، بطّل على الإعلام رئيس كتلة الوفاء للمقاومة النائب محمد رعد ليجلن اللبنانيين تبرؤ حزبه من إعلان بعداً، ومضيقاً: «بلّوه واشربوا ميتو (مياهاه)»، بكل عجرفة.

بعد ذلك وبدون سابق إعلان أو إخبار أو استشارة بقية الفرقاء في الحكومة قرّر الحزب مساندة حليفه الأسد في حربه ضد الشعب السوري. ففي ٢ تشرين الأول من العام ٢٠١٢ نقلت

وكالة «رويترز» للأنباء عن مصدر أمّني أن قائداً عسكرياً في «حزب الله» وبضعة مقاتلين آخرين سقطوا في سوريا. كما أشارت قناة «العربية» السعودية أن القائد التنظيمي لعمليات «حزب الله» في سوريا محمد حسين ناصيف الملقب «أبو عباس» شيع في لبنان بعد سقوطه في منطقة القصير.

أما الإعلان الرسمي عن دخول «حزب الله» علناً في الحرب السورية إلى جانب النظام كان من خلال خطاب أمينه العام في نيسان من العام ٢٠١٣ من خلال العمليات العسكرية في منطقة القصير. وجاء في خطاب نصرالله بالحرف الواحد أنه «إذا احتاجت المعركة إلى

الطائف موقفاً غريباً لناحية اعتبار إجراءات المقاومة الأمنية بمثابة اعتداء على أمن الدولة». وأشارت إلى أن الحكومة قد رفعت «سقف المواجهة السياسية الداخلية بقرار إقالة قائد جهاز أمن المطار العميد وفيق شقير من منصبه، ما سيدفع قوى المعارضة ولا سيما «حركة أمل» و«حزب الله» إلى الرّد، كما هذّدت قوى المعارضة بالرّد على القرارات التي اتخذتها الحكومة باللجوء إلى «خطوات مقابلة تضع البلاد أمام وضع عسير». ولم يتردّد «حزب الله» وحلفاؤه جماعة السابع من أيار في استباحة بيروت والتعرّض للمدنيين، كما قام بالاعتداء على تلفزيون المستقبل ودارت اشتباكات مسلحة بينه وبين أهالي بيروت، فاقتحم المنازل وأحرقها، ثم وجّه راجمات صواريخه نحو الجبل في ١١ أيار وحاول دخول المناطق المسيطر عليها من قبيل الزعيم الدرزي وليد جنبلاط ودارت معارك عنيفة بين الطرفين قتل فيها «حزب الله» العديد من المواطنين العزل، ولكنه لم يستطع السيطرة على الجبل بعد تكبده خسائر هائلة ضمن فضاءه المقاتلة وأبرز نتائج تلك المعارك كانت مقتل ٧١ شخصاً من كلا الجانبين وأصيب بعض الممتلكات بأضرار كبيرة، كما نشأت حالات توتر وصدامات مسلحة بين أنصار كلا فريقين، الموالية والمعارضة، خاصة في الشمال والبقاع.

بعد ذلك اضطرت الحكومة إلى التراجع عن القرارات الصادرة عنها بعد تدخل جهات عربية ودعت الفريقين إلى اجتماع في الدوحة.

بعد اجتماع الفرقاء اللبنانيين في الدوحة والخروج باتفاق أنهى الأزمة السياسية اللبنانية والذي سُمّي بـ«اتفاق الدوحة»، ونتجت عنه مقررات، نعرض هنا أبرز ما جاء فيها:

• إنهاء المعارضة لاعتصامها في ساحة رياض الصلح.

• انتخاب المرشح التوافقي العماد ميشال سليمان رئيساً للجمهورية اللبنانية.

• تشكيل حكومة وحدة وطنية من ٣٠ وزيراً توزّعوا على الشكل التالي: ١٦ للموالية و ١١ للمعارضة و ٣ من حصة رئيس الجمهورية، مع وجود وزير أسمى بالوزير الملك، وهو أيضاً من حصة الرئيس، وتتعهّد كافة الأطراف بمقتضى هذا الاتفاق بعدم الاستقالة أو إعاقة عمل الحكومة.

• الاتفاق على قانون انتخابي يرضي جميع الأطراف، ومناقشة البرلمان اللبناني لـ«البنود الإصلاحية» الواردة في اقتراح القانون الذي أعدته اللجنة الوطنية اللبنانية.

بعدها حصلت هدنة هشة (سياسياً وإعلامياً) في ما بين الموالية والمعارضة، بعد أن استمر التوتر بينهما لمدة ١٨ شهراً.

شبكات المخدرات في لبنان وحول العالم

كان «حزب الله» في تلك الفترة وبموازاة عمله في الشأن الداخلي اللبناني يعمل على عدة صُعد دولياً وإقليمياً لجني المال. ومن أهم مصادر أمواله كانت إدارة شبكات تجارة المخدرات حول العالم. وفي مقال نشره موقع «العربية نت» في ٦ أيار ٢٠٢٠ تحت عنوان «تغاضي أوباما عن تهريب «حزب الله» للمخدرات»، ذكر الموقع «إن الأحداث تعود إلى عام ٢٠٠٨ عندما تمّ إطلاق حملة أمنية أطلق عليها تسمية «مشروع كاساندر» على إثر جمع إدارة مكافحة المخدرات الأميركية أدلة تُثبت أن «حزب الله» تحوّل من منظمة عسكرية وسياسية تركّز على الشرق الأوسط إلى عصابة دولية للجريمة المنظمة تمارس أنشطة إجرامية تقدّر بمليار دولار سنوياً، من بينها تهريب المخدرات والأسلحة وغسل الأموال. وعلى مدار الأعوام الثمانية التالية، استخدم العملاء التابعين لمنشأة إدارة مكافحة المخدرات السرية للغاية في شانغهاي بولاية فرجينيا، عمليات تعقب وتنصّت على المكالمات الهاتفية وعمليات زرع عملاء سرّيين ومخبرين لرصد عناصر وعملاء شبكات «حزب الله» الإجرامية، بالتنسيق مع ٣٠ وكالة أمنية أميركية وأجنبية».

وبالفعل تمّ تتبع تهريب شحنات كوكايين بعضها من أميركا



مصادرة شحنة «كبتاغون» في السعودية. المصدر: صدى

البرلمانية، كما خسر حليفه المسيحي الأول أكثريته ضمن طائفته المسيحية، وبالرغم من هذه النكسة إلا أنه استطاع إعادة انتخاب نبيه بري رئيسًا للمجلس النيابي بأغلبية هزيلة، كما استطاع أن يشكّل حكومة أمر واقع برئاسة نجيب ميقاتي الذي لم يقدّم ولم يؤخّر في موضوع الانهيار الاقتصادي الحاصل ولا حتى باستعادة ودائع المواطنين المحتجزة في المصارف.

قرار المحكمة الدولية والحكم على عناصر من «حزب الله»

في ١٦ حزيران ٢٠٢٢ وبحكم غيابي، حكمت الغرفة الاستئنافية في المحكمة الدولية الخاصة بلبنان على كل من: حسن مرعي وحسين عنبسي وسليم عياش بالسجن مدى الحياة لتورطهما باغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري، وهي أقصى عقوبة ينصّ عليها النظام الأساسي للمحكمة وقواعدها.

حرب المساندة لغزة ٨ تشرين الأول ٢٠٢٣

بينما ينشغل المواطن اللبناني اليوم بقضاياها السياسية والمعيشية والاجتماعية والاقتصادية، وبينما بدأت عجلة الاقتصاد تتحرك شيئاً فشيئاً من خلال إعادة بعض المواطنين العرب لا سيما الخليجيين منهم استثماراتهم إلى لبنان، أعلن أمين عام «حزب الله» في الثامن من تشرين الأول ٢٠٢٣ معركة مساندة غزة في حربها التي بدأتها مع إسرائيل قبل يوم من هذا التاريخ من خلال عبور بعض مقاتلي حماس إلى الأراضي الإسرائيلية وتمكّنت من قتل ١٢٠٠ إسرائيلي وأسّر ما يقارب المئة وثلاثين.

إذاً أعلن نصرالله حربه التي تعدّدت تسمياتها من مشاغلة إلى مساندة وانخرط شيئاً فشيئاً بحرب غزة التي لا أفق لنهايتها حتى الآن. أراد نصرالله من خلال خطاباته أن يكون السند لغزة التي لم يتبقّق منها حجر على حجر وقد قارب عدد الضحايا الفلسطينيين الـ٤٠ ألفاً ومئات آلاف الجرحى ونحو مليوني مهجّر في قلب القطاع، فماذا قدّم إسناده لغزة؟

لكن السؤال الأهم ماذا قدّم نصرالله للبنان في حرب المشاغلة تلك؟ ففي حصيلة رسمية، بلغ عدد القتلى ٥٢٠ قتيلاً والجرحى ١٢٠٠ جريح عدا المعوقين، ناهيك عن أكثر من ٥٠٠٠ وحدة سكنية سُويت بالأرض أو دُمّرت دماراً جزئياً، عدا الخسائر في المحاصيل الزراعية والمنشآت التجارية والصناعية.

لقد خسر الحزب في حربه تلك أكثر من ٢٠ قائدًا ميدانيًا، بينهم ٣ قادة وحدات ومعاون جهادي يعدّ بمرتبة وزير دفاع «حزب الله» وهو فؤاد شكر الملقب بالسيد محسن والتي كانت الولايات المتحدة الاميركية قد رصدت مبلغ ٥ ملايين دولار لقاء الحصول على معلومات عنه.

أما بالنسبة لخسائر الدولة اللبنانية الاقتصادية فهي تفوق وللأسف الـ٦ مليارات دولار! ■

لا يمثل إلا مشغّليه وكانت تلك حكومة الانهيار الكامل الذي أسقط البلد في المجهول وأخذته إلى حيث يريد ميشال عون، أي إلى جهنم.

تفجير مرفأ بيروت واتهام «حزب الله»، اغتيال لقمان سليم

وفي خضمّ الانتفاضة المستمرة ومع الانهيار الاقتصادي والسياسي هزّ انفجار ضخم مرفأ بيروت في الرابع من آب العام ٢٠٢٠ مخلّفاً دماراً هائلًا في مدينة بيروت لا سيما في أحيائها الشرقية. وقد حصد هذا الانفجار أرواح أكثر من ٢٠٠ ضحية والآلاف من الجرحى وتشريد آلاف العائلات وكانت قوة هذا الانفجار تعادل قنبلة نووية تكتيكية. ولغاية اليوم لم تكشف التحقيقات من الذي قام بتفجير المرفأ، غمما من المؤكد أن كميات كبيرة من نترات الأمونيوم التي كانت مخزّنة في أحد عنابر المرفأ منذ العام ٢٠١٣، وهناك ترجيحات صرح بها أكثر من مصدر أن هذه الكميات من النترات كانت مخزّنة من قبل «حزب الله» وكانت تُنقل على مراحل وتسلم إلى النظام السوري ليقوم باستعمالها كبراميل متفجرة يتمّ رميها على المدنيين العزل إبان الحرب الدائرة هناك.

وكان الصحافي والناشر الشيعي لقمان سليم قد فُتد موضوع النترات عبر مقابلة على قناة «الحدث» موضّحاً كيف خزّنت النترات ومن خزّنها ومن هي الجهات المسؤولة عنه وكيف كان يتمّ نقله إلى الأراضي السورية ومشدّدًا على مسؤولية «حزب الله» عن الانفجار الحاصل في المرفأ.

رفض «حزب الله» التحقيق بموضوع المرفأ، لا بل حارب كل المحققين العدليين الذين تولّوا التحقيق فقد تمّت إزاحة المحقق فادي صوان بالتهديد المباشر من قبل مسؤول وحدة الارتباط والتنسيق في الحزب وفيق صفا، عندما دخل إلى قصر عدل بيروت مهدّدًا، ثم أصدر قاضي التحقيق المعين لاحقًا طارق بيطار مذكرات توقيف طالبت كل من: الوزراء علي حسن خليل وغازي زعيتر ويوسف فينيانوس، إلا أن الحزب أوقف التحقيق للمرة الثانية، بسطوته على القضاء ورفضه مثول المتهمين امام القضاء.

وفي صبيحة الثالث من شباط ٢٠٢١ وُجِدَ لقمان سليم مقتولًا داخل سيارته مصابًا بست طلّقات على طريق فرعية في منطقة يسيطر عليها «حزب الله» قرب صيدا جنوب لبنان، وكان الاتصال مع الناشط قد انقطع قبل ليلة من العثور على جثته، وتدّ كل المعطيات إلى تورّط «حزب الله» باغتياله لأنهم كانوا قد هدوده قبل فترة وكتبوا على جدران منزله في حارة حريك عبارة «المجد لكاتم الصوت» إلا أنه وحتى اليوم لم تفرج القوى الأمنية والقضائية عن تحقيقاتها بهذه الجريمة، هذا إذا قامت بالتحقيق فيها.

أنت انتخابات الـ٢٠٢٢ بنتائج مخيبة نوعًا ما لمنظومة «حزب الله» المتحكمة بالبلد، فلم يستطع وحلفاؤه تأمين أكثرية نيابية ودخل بعض رموز الانتفاضة الشعبية إلى الندوة

تعطيل البلد ثم انتخاب ميشال عون رئيسًا للجمهورية

وبالعودة إلى الداخل اللبناني فإن «حزب الله» كان يُمسك بالقرار اللبناني ويتنقص من سيادته مرة تلو الأخرى ويسيطر على كامل مفاصل الدولة من أمن وقضاء ومعايير شرعية وغير شرعية ومرفأ ومطار، واستطاع من خلال وحداته الأمنية أن يشترى بعض الصحفيين والأمنيين والقضاة والسياسيين ويسيطر عليهم إما بالتهريب أو بالترغيب من خلال فائض القوة المتمثل بسلاحه وفائض المال الآتي من إيران، ناهيك عن الأموال التي يجنيها بالطرق غير الشرعية. وبقي الحال على هذا المنوال إلى أن قام بتعطيل الدولة والمؤسسات كافة بعد انتهاء ولاية الرئيس ميشال سليمان ليترك البلد بفراغ رئاسي دام عامين ويفرض من خلال سطوته انتخاب حليفه ميشال عون رئيسًا للجمهورية اللبنانية في العام ٢٠١٦.

هنا لم يعد يتحكّم «حزب الله» بلبنان فحسب بل أصبح يحكم البلد بشكل رسمي من خلال عون الذي كان رئيسًا للجمهورية بالشكل، اما في المضمون فكان عميلًا يتحكّم الحزب بكل قراراته ومواقفه.

واستطاع الحزب من خلال تحالفاته الانتخابية في العام ٢٠١٨ أن يحصد مع حلفائه أغلبية نيابية من ٧١ نائبًا ليتمكن من التحكّم بكل مفاصل البلد، بدءًا من رئاسة الجمهورية ومجلس النواب والحكومة ويتعالى ويتغطرس على اللبنانيين. فقد اعتبر قائد «فيلق القدس» قاسم سليمانى يومها أن هذا الانتصار الكبير نقل «حزب الله» من حركة مقاومة إلى «حكومة مقاومة».

الانزعاج من ثورة ١٧ تشرين ومن التواجد الشيعي المؤثّر فيها

هنا بدأت الأزمة الاقتصادية والمعيشية تطلّ برأسها أكثر فأكثر إلى العلن. فبعد أن شكّل سعد الحريري حكومة من ٣٠ وزيرًا بعد ثمانية أشهر من تكليفه وفرض الحزب توزيع ممثل عن المقربين له من السنة، ما لبثت أن اندلعت انتفاضة ١٧ تشرين في العام ٢٠١٩ على خلفية اجتماعية اقتصادية فشهد لبنان مظاهرات حاشدة على كافة الأراضي اللبنانية كان ثقلها في ساحتي الشهداء ورياض الصلح وكان العنصر الشيعي المعارض فاعلًا في تلك المظاهرات من ساحة الشاعر «خليل المطران» في بعلبك إلى ساحة العلم في صور إلى ساحات صيدا والنبطية وكفرمان إلى طريق المطار.

أزعجت هذه المشهدية «حزب الله» وأمينه العام الذي كان يُعتبر رأس هذه المنظومة الفاسدة وحاميها ومانع انهيارها. وكانت اتفاهه الواضح مع باقي أعضاء المنظومة قائم على معادلة حماية الفساد مقابل حماية السلاح، وبالرغم من رضوخ سعد الحريري لمطالب الشعب وتقديم استقالة حكومته بقي نصرالله متعنّثًا ومجاهرًا بدفاعه المستميت عن عهد ميشال عون، فقام «حزب الله» والمنظومة الميليشياوية التي يتزعمها ويحكم البلد من خلالها بفرض حسان دياب كرئيس حكومة

كيف ومتى تتحلّل الدولة

عندما يحكم الطوائفيون تكون النتيجة تحلّل الدولة كالذي نشاهده في لبنان. ليس سرًا أن لبنان الدولة تحلّلت بكل إداراتها ومؤسساتها، ولم يعد وطنًا واحدًا موحدًا بنظر ساكنيه، ولا أقول مواطنيه، لأن المواطنة هي الغائب الأكبر في زمن الطوائفيين الذين يعملون في سبيل مصالحهم الخاصة وليس لمصلحة الوطن، لأن الدولة ليست في وجدانهم، ولا يعملون بالتالي لمصلحة أبناء طوائفهم. إنهم يستغلّون الطائفة لتحقيق مآربهم على الرغم من مضارّ الطائفية حيث تتنافى مع المواطنة. من هنا لا يمكنني إطلاق تعبير أو تسمية «المواطنون اللبنانيون» بقدر ما يمكنني استعمال تسمية سكان لبنان «إلا لمن رجّم ربي»، من الذين ينتمون قلبًا وقالبًا إلى لبنان الوطن.

عندما تكون لكل طائفة مرجعيتها السياسية في دولة ما، تأخذ منها أمر عمليات وتتكلّم بلسانها، عندها يمكننا ان نسمّيها جالية. سكان لبنان عبارة عن مجموعة جاليات ضمن جغرافية واحدة، وذلك لعدم الانخراط والعمل بفكرة الدولة، وهذا الأمر نراه متأصّلًا في لبنان. فلكل طائفة أو مذهب سرديته التاريخية التي تجافي الحقيقة، كما نرى في لبنان أيضًا صراع سرديات، يتمسك بها طوائفيون يتحكّمون بطوائفهم من خلال علاقاتهم الزبائنية بأبناء طوائفهم، لا من خلال الكفاءات عند أبناء تلك الطائفة. فنجد عند كل طائفة، لا بل عند كل مذهب، كتاب تاريخ خاصّ به، ولكل مذهب مدارسه وجامعته ومستشفياته ووسائل إعلامه، وحتى أعياده ووسائل مواصلاته.

وقسّمت الوظائف العامة على كل المستويات على مقاسات حصصهم. فأصبح لكل زعيم طوائفي مزرعته يعيّن عليها أحد زبائنيته، حتى الأجهزة العسكرية والأمنية والقضاء والتعليم تقاسمها وكأنها حكرّ على هذه الطائفة أو تلك لا بل ملكٌ لزعيمها الطوائفي. فحوّلوا الناس إلى قطعان تأتمر بأوامرهم، دون الأخذ بعين الاعتبار للعقد الاجتماعي الذي يعيش بمقتضاه المواطن. أما الذين هم خارج هذه المنظومة فهم عُرضة للاتهام بشتى التّهّم والصفات، والأمثلة على ذلك كثيرة، لا لشيء إلا لأنهم أناس ذوو فكر حرّ وغير منتمين إلى هذا الزعيم أو ذاك ومتصالحين مع أنفسهم مستقلّين بمواقفهم، وبالتالي لا يمكن للطوائفيين أن يفرضوا عليهم خياراتهم المدمّرة للدولة والعيش الواحد والولاء للوطن والدود عنه.

لم يعد في لبنان ملكية عامة، لا الساحات ولا الطرقات ولا الكهرباء ولا المياه، ولا وسائل الاتصالات (الانترنت)، كلها استبيحت من قبل الطوائفيين وزبائنيتهم فاستبدلوا شركة كهرباء لبنان بمافيات المولّدات الخاصة ومياه وزارة الطاقة بالأبار الارتوازية الخاصة وغير المنظّمة والتي يحتكرها أناس محميين من قوى الأمر الواقع، ويفرضون على المواطنين الأسعار التي ينوؤون تحتها، إذ أصبح لكل «قبضاي» زاروب مولّدًا كهربيًا وبتر ماء واشترك إنترنت وستلايت. إنها مأساة حقيقية لبلد يلفظ أنفاسه الأخيرة.

هكذا تحلّلت مؤسسات الدولة. هذا ناهيك عن الفراغ في

سدّة الرئاسة الأولى مرضاة لأحزاب تأتمر بالخارج، وهذا النمط ينسحب بالتأكيد على الكثير من المواقع الوظيفية في الإدارات والوزارات. من هنا تبرز أهمية بلورة تيار وطني عابر للطوائف يؤمن بالدولة السيدة المستقلة التي تبتط سلطتها على كامل مساحة الوطن وتحفظ الأمن وتحمي الحدود بواسطة الجيش وحده. دولة مدنية علمانية تعمل بقوة القانون لا بقوة العصبية المذهبية والطائفية أو المناطقية.

لقد أمعنت المنظومة الحاكمة المتحكّمة بتدمير الاقتصاد وإبعاد الحياة السياسية والاجتماعية وبتمزيق العقد الاجتماعي اللبناني، فأصبح الفراغ بسدّة الرئاسة سيّد الموقف بناءً على أمزجة الطوائفيين.

وأخيرًا وليس آخرًا، إن ما حصل في الامتحانات الرسمية الأخيرة لمخزي للغاية من تسريب أسئلة الامتحانات إلى تسهيل الغشّ بالنقل من خلال الهواتف الذكية ومشاركة بعض الأساتذة بمساعدة الطلاب على النقل من زملائهم، وغيرها من الأساليب. لقد عاثوا فسادًا بكل شيء في البلد حتى غدا بلد «الميمات» الخمس، أي بلد المستشفى والمصرف والمدرسة والمصيف والمطبعة وبلد حرية الرأي والمعتدّ، دولة فاشلة على كل الصّعد. كل هذا حصل بفعل سياسة المنظومة الحاكمة المتحكّمة والتي هي نموذج عن الدول التي يأتَمرون بسياساتها. لذلك أقول للمنظومة إن الصّدى لا يمكنه أن يُصبح صوتًا.

رميحي شبيب

نازحو حرب المشاغلة

فارق طبقي وحزبي يكشف واقع الحال

حسن سنديان



النزوح من الجنوب



التعدّي على النازحين في بلدة طورا. المصدر: موقع النهار

كانت المناطق الآمنة الساحلية أو الجبلية المقصد الرئيسي للنازحين، وخاصة المناطق المسيحية والدرزية. وقد جعل هذا الأمر من مناطق الجبل، المحسوبة على الحزب التقدمي الاشتراكي والحزب الديمقراطي، وجهة للنازحين من الجنوب، خاصة أولئك الذين يتمتعون بقدرات مالية جيدة. جاء ذلك خصوصاً بعد مبادرة وليد جنبلاط، الذي أعلن عن بدء اجتماعات لتحضير مناطق الجبل والشوف لاستقبال النازحين في حال وقوع عدوان على لبنان.

وبحسب تقرير نشرته مجلة «أشغال عامة» في كانون الأول ٢٠٢٣، لجأ العدد الأكبر من العائلات (٤٦٪) إلى المناطق الجنوبية التي ما زالت آمنة حتى الآن، مثل قضاء صور وقضاء النبطية، بسبب قرب هذه المناطق من قرى الشريط الحدودي ووجود بعض المراكز المخصصة للإيواء التي استقبلت ١٦,٩٩٠ نازحاً. يليها قضاء النبطية (٨,١٩١ نازحاً)، ثم بيروت (٦,١١٣ نازحاً)، وصيدا (٥,٩٠٣ نازحين)، ثم عاليه (٣,١٤٦ نازحاً)، وبعيدا (٢,٥٥٥ نازحاً)، وصولاً إلى بعلبك (٢,٤٣٣ نازحاً)، والشوف (١,٨٦٣ نازحاً)، وحاصبيا (١,٦٠٣ نازحين)، إلخ.

حالياً، وبحسب الأرقام المتوافرة، يعيش حوالي ٧١٪ من النازحين مع عائلات مضيقة، في حين أن ٢٣٪ منهم استأجروا مساكن في المناطق التي نزحوا إليها، تتوزع على النحو التالي: ٣٧٪ في البقاع، ٤٩٪ في جبل لبنان، ٢٥٪ في الشمال، ٣٢٪ في بيروت، ١٦٪ في الجنوب، إلخ. كما انتقل ٣٪ منهم إلى مساكنهم الثانوية، في المقابل، تعيش نسبة قليلة، بلغت حوالي ٢٪، في المراكز المخصصة للإيواء، بالإضافة إلى ١٪ يسكنون في مبانٍ غير مكتملة، ما أدى إلى ظهور تفاوت طبقي بين النازحين.

ويعلّق المستشار العقاري أحمد الخطيب على بيانات مجلة «مصدر عام» بأن النازحين انقسموا إلى ثلاث فئات:

الميسورون/ات: بعضهم يرغب في السكن بمنازل فخمة أو الإقامة في فيلات؛ لذلك يقصدون مناطق مثل بيت مري، عبادات، برمانا، بحدون، حمانا، فالوغا، بعلشميه، والعبادية.

النازحون/ات من الطبقة الوسطى: يبحثون عن استئجار شقق سكنية

منذ اندلاع الحرب في السابع من تشرين الأول، ومع دخول «حزب الله» المعركة في اليوم التالي، ساد التوتر في الشارع اللبناني، وشُلت الحركة الاقتصادية، وبدأت أولى موجات النزوح من الجنوب، في ظلّ لعبة توتر سيطرت على الشارع اللبناني وسط تساؤلات حول مدى اتساع رقعة الحرب دون أي توضيح من «حزب الله» بشأن المرحلة المقبلة. ظلّ الوضع كذلك حتى الظهور الأول للأمين العام لـ«حزب الله»، حسن نصرالله، في الثالث من تشرين الثاني، حيث أعلن لجميع اللبنانيين دخول الحزب في هذه المعركة قائلاً: «لقد دخلنا المعركة منذ الثامن من تشرين الأول الماضي، وما يجري على الجبهة اللبنانية غير مسبوق في تاريخ الكيان الإسرائيلي».

أهالي الجنوب وتجارب النزوح..

البداية من ٢٠٠٦

خلال الحرب الحالية، أي مرحلة «طوفان الأقصى» وما أصبح يُعرف بـ«جبهة إسناد» غزة، بعد أن كان يندرج تحت عنوان «وحدة الساحات»، تعرّض أهالي الجنوب لموجتي نزوح متتاليتين، تخلّتهما استغلال سماسرة وحالات ضرب وتعدّي وطرده من المنازل، بالتزامن مع رغبة «حزب الله» في عدم نزوح الأهالي إلى القسم الغربي من العاصمة بيروت في هذه الحرب. هذا الأمر يختلف عما حدث في حرب تموز ٢٠٠٦، التي تسببت بنزوح نحو مليون لبناني من بلداتهم، حيث توجّه النازحون إلى المنطقة الغربية من بيروت والجبل. وكان استقبالهم مرحّباً به سواء كانوا عوائل لقبائدين من «حزب الله» أو غيرهم.

وخلال تلك الفترة، فرغت المناطق الحدودية وكذلك الضاحية الجنوبية لبيروت من سكانها الذين توجهوا إلى مناطق بقيت بمنأى عن القصف الإسرائيلي في بيروت والجبل. في تلك الحرب قبل ١٨ عاماً، احتضن أهل لبنان، بل وأهل سوريا أيضاً، «النازحين» من اللبنانيين من مناطق الجنوب، أو ما يُعرف ببيئة «حزب الله» الاجتماعية. كما استقبلهم أهل صيدا، وأيضاً المسيحيون في الشمال والدروز في الجبال.

النزوح الأول... استغلال وسماسرة

وخلال الفترة الزمنية بين حرب تموز ٢٠٠٦ و«طوفان الأقصى» ٢٠٢٣، تغيّر الوضع. فبعد أن أعلن «حزب الله» نصره في تموز ٢٠٠٦، هيمن بعد عامين على بيروت وهاجم بعض البلدات في الجبل، وشنّ حرباً أهلية صغيرة في ٧ أيار ٢٠٠٨، الذي أعلنه لاحقاً أمينه العام يوماً «مجيئاً»، في حين اعتبره سكان بيروت الغربية وباقي المناطق «ليلة الرعب» حيث سيطر، عسكرياً، على أحياء العاصمة. تلا هذه الحادثة تدخل «حزب الله» في الحرب السورية عام ٢٠١٢، مما أدى إلى قتل وتهجير السوريين للدفاع عن مصالحه مع الرئيس السوري بشار الأسد، الأمر الذي أفقده تلك الحاضنة الشعبية وزاد من الكراهية تجاهه وتجاه بيئته، وزاد الانقسام في الشارع اللبناني. هذا الانقسام سينعكس بالضرورة على الحرب الحالية التي يخوضها منذ عام في السياق الذي حدّته عملية «طوفان الأقصى»؟

في بداية موجة النزوح الأولى لأهالي الجنوب، انتشر شعار على مواقع التواصل الاجتماعي في الداخل اللبناني تضامناً مع نازحي الجنوب: «إذا ما ساعثن البيوت بتساعن قلوبنا»، حيث اتجه النازحون نحو المناطق الجبلية من لبنان والمنطقة الغربية من بيروت، وذلك بسبب عدم وجود خطة طوارئ من قبل الحكومة اللبنانية، سوى الاعتماد على ما جرى في حرب تموز عام ٢٠٠٦.

وبلغ عدد النازحين آنذاك أكثر من ١٩ ألفاً حتى نهاية شهر تشرين الأول ٢٠٢٣، وفقاً لمنظمة الهجرة العالمية. لكن سرعان ما تحوّل هذا الشعار إلى سمسة للعقارات، حيث رُفعت أسعار الإيجارات بنسب متفاوتة تتراوح بين ٢٠٪ و ٣٠٪ و ٥٠٪، باعتبار أن الإيجار شهري وليس لفترة طويلة. وارتفع الطلب على الشقق، حيث أصبحت الشقة التي كان إيجارها ٤٠٠ دولار تُؤجّر بـ ٨٠٠ دولار، مع طلب إيجار ثلاثة أشهر مسبقاً.

وقد تحمّلت نقابة المالكين في لبنان مسؤولية هذه اللعبة الاستغلالية إعلامياً، إذ اعتبرت في بيان لها أن «ما يتم تداوله على وسائل التواصل الاجتماعي حول استغلال المالكين لأزمة النزوح هو حملة لتشويه سمعتهم، وهدفها تشويه صورة المؤجرين وتأليب الرأي العام ضدهم، لحرف الأنظار عن معضلة الإيجارات القديمة التي تستمر الدولة في فرضها علينا».

وانتهت موجة النزوح الأولى مع تحديد رقعة الاشتباك ووضع معادلة اسمية قوامها: «عسكري مقابل عسكري»، و«مدني مقابل مدني»، مع ترك مجال لتوسيع رقعة الاستهدافات بين إسرائيل و«حزب الله». استمرت وتيرة التصعيد بين الطرفين بمعدلات متوسطة.

النزوح الثاني... رفض واستغلال

مع بداية عام ٢٠٢٤، وبعد مرور حوالي ثلاثة أشهر على مشاركة «حزب الله» في «طوفان الأقصى» وربطه قرارات التسوية وإيقاف

الحرب بتوقّف الحرب على غزة، وراحت رقعة الحرب تتوسّع تدريجياً. فقد اغتالت إسرائيل القيادي في حركة حماس، صالح العاروري، المقيم في الضاحية الجنوبية، في الثاني من كانون الثاني، ما أدى إلى تصعيد حدة المواجهات لتشمل البقاع. كما أسفرت هذه التطورات عن مقتل مدنيين من سكان الجولان السوري المحتل، حيث اتهمت إسرائيل «حزب الله» بتنفيذ هذا الهجوم. وفي ٣٠ تموز الفائت، اغتالت إسرائيل القيادي البارز في «حزب الله»، فؤاد شكر، ثم، في أقل من ٢٤ ساعة، اغتالت إسماعيل هنية في إيران في ٣١ من الشهر ذاته دون أن تُعلن عن ذلك.

مع هذه الأحداث، اتسعت الاستهدافات الإسرائيلية ضد المدنيين في جنوب لبنان والبقاع، مما أعاد مشهد التوتر والخوف إلى الشارع اللبناني. وفي ظلّ إعلان إيران و«حزب الله» بتهمة الردّ على إسرائيل، وتهديد الأخيرة بشنّ حربٍ توسعية على

لبنان، بدأت موجة النزوح الثانية لأهالي الجنوب وأهالي الضاحية الجنوبية لبيروت نحو المناطق ذاتها، لكن بشعار مختلف عن الأول من حيث الشكل والنوع.

كانت موجة النزوح الثانية ذات وتيرة أعلى من الأولى، حيث بلغ عدد النازحين من الجنوب والضاحية الجنوبية لبيروت، حتى ليلة ٢٣ آب ٢٠٢٤ قرابة ١١٢ ألف نازح، بزيادة وصلت إلى ١٠ آلاف نازح في الأسبوعين الأخيرين، وفقاً لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في لبنان. وعاد سماسرة الإيجارات لاستغلال هذه الأوضاع، تزامناً مع ارتفاع حدة خطاب الكراهية على وسائل التواصل الاجتماعي تجاه نازحي الجنوب والضاحية الجنوبية في عدة مناطق لبنانية، رغم دعوة النائب وليد جنبلاط وطلال أرسلان أهالي الجبل لاستضافة النازحين وفتح بيوتهم ومدارسهم لهم، وقد حصل هذا الأمر ولكن بنسب متفاوتة. وكانت الدعوة لعدم استقبال نازحي الجنوب والضاحية الجنوبية تقوم على مخاوف من استهداف إسرائيل للمناطق التي قد تنزح إليها عوائل قياديي «حزب الله» ومقاتليه، بالإضافة إلى استذكار ممارسات «حزب الله» السابقة تجاه المناطق التي يُفترض أن تكون وجهة للنزوح الجديد.

يمكن القول إن خطاب الكراهية ورفض استقبال نازحي الجنوب كان نتيجة لتداعيات ما بعد أحداث حرب تموز ٢٠٠٦ وما تلاها من انقسامات في لبنان ساهم «حزب الله» مساهمة أساسية في إذكائها... وفي هذا السياق، ذكرت جريدة «الأبناء» الكويتية مؤخراً عن مصادر مطلعة أن «قيادات «حزب الله» تفضّل عدم نزوح أهالي الضاحية الجنوبية لبيروت إلى القسم الغربي من العاصمة، كما حصل في حرب تموز ٢٠٠٦، بل ترى ضرورة عدم حصر هذه المجموعات الكبيرة من سكان الضاحية في بقعة جغرافية واحدة، وتوزيعهم في مناطق بعيدة يتحدرون منها أساساً».

تفاوت طبقي؟

وفي ظلّ هذا النزوح الكبير والمتفاقم خلال المرحلتين السابقتين،

عودوا إلى منازلكم... انتهاء حالة التوتر

بعد فترة الانتظار والهجرة من مساكنهم، وحالة التوتر والخوف والشلل الاقتصادي التي عاشها اللبنانيون مترقبين ردّ «حزب الله» على اغتيال فؤاد شكر، استفاق اللبنانيون في الخامس والعشرين من آب الفائت، في صباح «أربعينية الإمام الحسين»، على بيان من «حزب الله» يُعلن فيه تنفيذ الردّ المنتظر على اغتيال فؤاد شكر عند الساعة الخامسة والثلاث من صباح ذلك اليوم، من خلال هجوم صاروخي وبالمسيرات على هدف عسكري إسرائيلي نوعي. وأشار البيان إلى أن هذه العمليات العسكرية ستأخذ بعض الوقت لانتهاء منها، وبعد ذلك سيصدر بيان تفصيلي حول مجرياتها وأهدافها. لكن في الوقت نفسه، أعلن الجيش الإسرائيلي فجر الأحد عن «هجوم استباقي» ضد «حزب الله»، مؤكداً تنفيذ أكثر من ٤٠ غارة على مناطق في جنوب لبنان، معلناً بذلك انتهاء ردّه العسكري على ما سُمّي هجوم «أربعينية الإمام الحسين».

في ذات اليوم، ألقى حسن نصرالله خطاباً بمناسبة ما أطلق عليه عملية «يوم الأربعين»، داعياً النازحين، خصوصاً سكان الضاحية الجنوبية لبيروت للعودة إلى منازلهم، ومعلناً أن الردّ على اغتيال السيد محسن قد انتهى، كما شكك في نتائج ذلك الردّ الذي قام به «حزب الله» وعمّا إذا كان قد أحدث ما أعلن عنه في بيان الحزب صباحاً. وقد اعتبر البعض أن هذه العملية لم تكن إلا نوعاً من الحرب النفسية ومحاولة إعلامية لم تفض إلا لإثارة حالة من الهلع والترقب عند جمهور الحزب المنتظر ردّه على مقتل القائد العسكري الأعلى رتبة فيه. ■

المعروض للاتفاق على الإيجار، فأغلب الاتصالات يرد عليها نساء لتجنّب معرفة أصحاب العقار ولأي عائلة ينتمون. وخلال التواصل معهن، يرفعن الأسعار أضعافاً، ومَن لم يكن لديه قدرة مادية كافية تعرّض للاستغلال أو بات تحت وطأة الحرب باحثاً عن مأوى، ومهدداً بالموت».

وبالعودة إلى الفئتين المتوسطة والفقيرة من نازحي قرى الجنوب، ضجّت مواقع التواصل الاجتماعي بفيديو يُظهر تعرّض النازح حسن سرور من عيتا الشعب للضرب من قِبَل عناصر حزبية تابعة لـ«حزب الله» في بلدة طوراً في قضاء صور، وذلك بعد خلاف مع مستأجر ومسؤول في «حزب الله» بشأن إخراجهم من منزله. هذا الحادث دفع بالنازحين إلى التجمّع والدفاع عن سرور، ما أدى إلى مواجهة تدخلت خلالها قيادة «حزب الله» لتهديئة الوضع، مع وعد بإقالة المسؤول الحزبي المعني بالإشكال.

وسرعان ما تدارك «حزب الله» الأمر، حيث خرج رئيس بلدية طوراً بفيديو على منصة «أكس»، برر فيه ما حدث في البلدة، قائلاً: «إن البلدية استقبلت منذ بداية الحرب ١٦٠ عائلة نازحة من الجنوب، بينها ١٠٠ عائلة من عيتا الشعب فقط، وهذه العوائل لا تدفع الإيجار، وبعضها يدفع عنه «حزب الله»».

وأضاف: «إن المستأجر كان يريد تسليم المنزل ولكنه رفض إعطاء المفتاح لصاحب البيت. حاولت العناصر الحزبية التواصل معه لحلّ المشكلة، لكنه رفض وذهب إلى منزله، وكان الخطأ أن العناصر الحزبية توجّهت إلى منزل سرور لأخذ المفتاح، ما أدى إلى حصول تصادم».

متوسطة أو صغيرة الحجم للإقامة لمدة شهر قابلة للتجديد لفترة تتراوح بين ٣ إلى ٦ أشهر، ويتوجهون إلى مناطق مثل خلد، الشويفات، عرمون، والدماور.

النازحون/ات الفقراء: ينتظرون الإيواء في المراكز المخصصة أو لدى عائلات مضيئة.

وقد ارتفعت بدلات الإيجار بشكل كبير، حيث تراوحت بين ٤٠٠ دولار و٢٥٠٠ دولار في مختلف المناطق. هذا الارتفاع جعل أغلب نازحي الجنوب تحت رحمة استغلال المالكين وأصحاب المكاتب العقارية والسماصرة، الذين يدعون أن السبب وراء ذلك هو أن هذه الإيجارات مؤقتة أو موسمية.

يقول حسن، الذي اكتفى بذكر اسمه الأول وهو من سكان الجنوب ونزح إلى الجبل واستطاع الحصول على منزل بقيمة ٣٠٠ دولار شهرياً، للفان رقم ٤: «الاستغلال لم يقتصر على السماصرة فقط في بيروت وباقي المناطق اللبنانية وأصحاب العقارات، بل أيضاً وصل الاستغلال إلى القرى الجنوبية الآمنة».

ورفض حسن الحديث بشكل مُستفيض عما يجري في الجنوب من سمسة واستغلال، وأضاف: «عندما تنتهي الحرب، سيكون هناك حديث آخر وأمور يمكننا التحدّث عنها بخصوص الفوارق الطبقية في الإيجار في الجنوب. لكن ما أستطيع قوله فقط هو أن إيجارات المنازل ارتفعت أضعافاً».

لقد خصّص «حزب الله» لكل عائلة جنوبية نازحة ٣٠٠ دولار بدل إيجار في القرى الآمنة في الجنوب، ولكن عندما تتصل بالرقم

بلدة الطيبة



ساحة الطيبة، المصدر: موقع بلدية الطيبة على فيسبوك

تقع بلدة الطيبة الجنوبية على مسافة ١٨ كلم من مرجعيون جنوباً غربياً، وإلى الغرب من بلدة كفركل. بلغ عدد سكانها سنة ١٩٢٣، ٥٠٠ نسمة. أما قاموس لبنان المأخوذ من إحصاء ١٩٢٤ فيذكر أنها تابعة لمركز محافظة مرجعيون، وفيها ٩٢٨ رجلاً وامرأة وطفلاً يتبعون المذهب الشيعي. وبلغ عدد سكانها المسلمين الشيعة سنة ١٩٢٣، ٩٢٠ نسمةً.

كانت القرية مقراً لآل الأسعد وكانت من الأملاك التي أقطعهم إياها الدولة عوضاً عن أملاكهم التي صادرها الجزائر أحمد باشا. وكانت تتبع صيدا في العهد العثماني منذ العام ١٨٣٠ وحتى العام ١٩٢٠ حيث ألحقت بمرجعيون.

قدّر يوسف العنداري في «دليل القرى والمدن اللبنانية» عدد سكانها سنة ١٩٧١ بـ ٦٥٠٠ نسمة، و قدّر عفيف مرهج عددهم في موسوعة «اعرف لبنان» في العام نفسه بـ ٨٠٠٠ نسمة، وقدّر علي فاعور عددهم سنة ١٩٨١ في بحثه «الإحصاءات السكانية وعوائق التنمية في جنوب لبنان» بـ ٥٩٩٠ نسمة، ويقدر «معجم قرى جبل عامل» عددهم في عام ١٩٨٥ بحوالي ٧٠٠٠ نسمة. ويقول أن قسمًا كبيرًا من سكانها مهجّر.

أما في بداية الألفية الثانية فقد بلغ عدد أهاليها المسجّلين قرابة ١٤٠٠٠ نسمة من أصلهم حوالي ٥٥٠٠ ناخب كما تورّد «موسوعة قرى ومدن لبنان» لطوني مفزّج.

ويبلغ عدد أبنائها المسجّلين اليوم ١٦ ألف نسمة، بحسب ما تذكر مجلة «جنوبية»، يتوزعون بين البلدة، التي تزدهم في فصل الصيف، وبلاد الاغتراب ومناطق بيروت.

عائلاتها من الشيعة: أبو طعام، الأسعد، أشمر أو قشمر، جهجاه، حبيش، حرب، حزوري، حمود، حيدر، خزعل، ذياب، رسلان، رمال، رمضان، ريحاني، شرف الدين، شومر، صالح، صولي، طالب، عباس، عرييد، عوضة، غيث، فتوني، فياض، قازان، قعيق، قوصان، كاظم، مبارك، مرعي، مرمز، مستراح، معاز، منصور، نجم، نصر الله، نعم، يحيى وآل نحلة وهم الأكثر عدداً.

وجود البلدة على مقربة من الحدود الجنوبية جعل البلدة عرضة دائمة للاستهدافات ونقطة ساخنة. ففي عام ٢٠٠٦ تعرّضت البلدة لاستهداف مكثّف، فأغارت الطائرات الإسرائيلية على أحيائها، ودمرت حوالي ١٥٠ منزلاً تدميراً كاملاً، و٣٥٠ منزلاً تدميراً جزئياً كما تمّ تدمير ثانوية البلدة ومدريستها الرسمية والخاصة. أما في هذه الحرب التي تدور رحاها اليوم بين إسرائيل وحزب الله، فقد تعرضت الطيبة لاستهدافات إسرائيلية، نعرض شريطاً زمنياً بأهم محطاتها:

١١ كانون الأول: ذكرت الوكالة الوطنية للإعلام أن مختار بلدة الطيبة في جنوب لبنان قُتل خلال استهداف الجيش الإسرائيلي منطقة بيدر الفقاعي في البلدة.

٦ كانون الثاني: قصف إسرائيلي على جبل ساري الواقع بين الطيبة ودير ميماس.

٢٢ كانون الثاني: قصف مدفعي إسرائيلي يطال الطيبة، كما أغارت طائرة حربيّة على البلدة، ما أدى إلى تضرّر مبنى الثانوية فيها.

٢٩ كانون الثاني: الطيران الحربي الإسرائيلي أغار على بلدتي الطيبة وحولا، وسقطت ٣ قذائف مدفعيّة على أطراف راشيا الفخار.

٣ شباط: قصف إسرائيلي عنيف طال وسط بلدة الطيبة، وجانب من القصف طال أحد المباني فيها.

١٢ شباط: غارتان إسرائيليان استهدفتا تلة العويضة جهة الطيبة.

١٤ شباط: غارة إسرائيلية استهدفت أطراف بلدتي الطيبة ودير سريان - جنوب لبنان.

٥ آذار: الجيش الإسرائيلي يعلن أن طائراته أغارت على موقع في منطقة الطيبة جنوبي لبنان، أطلقت منه قذائف باتجاه مستوطنة كريات شمونة.

١١ آذار: الجيش الإسرائيلي يعلن أن مقاتلاته قصفت موقعاً عسكرياً لحزب الله في الجبين وهاجمت موقعاً عسكرياً في الطيبة خلال الليل.

٢٧ آذار: قصف مدفعي إسرائيلي بين بلدتي الطيبة وعديسة.

٣٠ آذار: الطيران الحربي الإسرائيلي شنّ غارات جوية بالصواريخ استهدفت جنوب ووسط وشرق بلدة الطيبة في جنوب لبنان. ثم استهدفتها لاحقاً بـ ٦ صواريخ أرض - جو.

٦ نيسان: غارة إسرائيلية تستهدف بلدة الطيبة - طريق دير سريان في جنوب لبنان.

١٢ نيسان: غارات إسرائيلية على بلدة عيتا الشعب وبين بلدتي الطيبة ودير سريان.

٥ أيار: غارة إسرائيلية بين الطيبة ودير سريان.

١٠ أيار: الجيش الإسرائيلي شنّ سلسلة غارات استهدفت عدداً من البلدات في جنوب لبنان. فبالإضافة إلى الطيبة، استهدفت كفركل، الخيام، ميس الجبل، عيتا الشعب ودير سريان.

٢٥ أيار: مدفعيّة الجيش الإسرائيلي استهدفت أطراف بلدة ربّ ثلاثين لجهة الطيبة، ما أدى إلى اندلاع حريق في المكان.

٢٧ أيار: قصف مدفعي وفوسفوري استهدف منطقة الطيبة وربّ ثلاثين.

٢ حزيران: الجيش الإسرائيلي استهدف تلة العويضة لجهة الطيبة بواسطة قذائف المدفعيّة.

٨ حزيران: الجيش الإسرائيلي قصف أحد المنازل في بلدة الطيبة بـ ٣ قذائف.

١٤ حزيران: سقوط قذيفة مدفعيّة إسرائيلية وسط ساحة بلدة الطيبة.

١٩ حزيران: الجيش الإسرائيلي استهدف أطراف بلدتي الطيبة وعيتا الشعب.

٢١ حزيران: الجيش الإسرائيلي أعلن أن مقاتلاته قصفت الليلة الماضية بُنى تحتية لحزب الله في الطيبة ودير سريان.

٢٤ حزيران: الطيران الاسرائيلي المسيرّ أغار مستهدفاً بلدة الطيبة من جهة بلدة العديسة وقصف مستعملاً القذائف الفوسفورية على اطراف القرية. وفي اليوم ذاته تمّ الإبلاغ عن إصابة أحد العناصر بشظية في صدره خلال قصف مدفعي استهدف متطوعين الدفاع المدني في بلدة الطيبة.

٢٥ حزيران: طائرة مسيرة إسرائيلية مفخّخة، أطلقت من الداخل الإسرائيلي، استهدفت ساحة بلدة الطيبة، وإطلاق قنابل لخمس مرات من مسيرات إسرائيلية.

٣٠ حزيران: الجيش الإسرائيلي يعلن أن سلاح الجو ضرب البنية التحتية والهيكّل العسكري لحزب الله في منطقتي الطيبة وربّ ثلاثين.

٢ تموز: «درون» إسرائيلية ألقت قنابل في ساحة بلدة الطيبة من دون تسجيل إصابات، واستهدفت محوّل الكهرباء في مشروع الطيبة.

٣ تموز: الجيش الإسرائيلي استهدف أطراف بلدات دير سريان، الطيبة، ربّ ثلاثين والخيام بواسطة سلاح المدفعيّة.

٥ تموز: قصف مدفعي يطال بلدة الطيبة

١٠ تموز: الجيش الإسرائيلي ذكر أن طائراته المقاتلة هاجمت البنى التحتية العسكرية لحزب الله في منطقة الطيبة جنوب لبنان، وقصف بلدة الطيبة بصواريخ عديدة من دون أن يُسفر ذلك عن وقوع إصابات.

١١ تموز: قصف مبنى في الطيبة واستهداف حارة المدرسة في الطيبة، بالإضافة إلى شنّ ٤ غارات على بلدة الطيبة في القطاع الأوسط.

١٧ تموز: الجيش الإسرائيلي يستهدف الطيبة بالإضافة إلى بلدات أخرى.

٢٠ تموز: الطيران الحربي الإسرائيلي استهدف أطراف بلدتي الطيبة ودير سريان.

٣٠ تموز: بلدة الطيبة وأطراف بلدات العديسة ومرمكا ويارون تعرّض لقصف مدفعي إسرائيلي.

٤ آب: حريق في محطة مشروع الطيبة بسبب غارتين إسرائيليتين على بلدة الطيبة.

١١ آب: الجيش الإسرائيلي يعلن قصف خلية مسلّحين من حزب الله في منطقة الطيبة جنوب لبنان ووزارة الصحة اللبنانية تعلن عن مقتل شخصين.

١٧ آب: قصف فوسفوري عند أطراف بلدتي الطيبة وربّ ثلاثين.

١٩ آب: غارتين على بلدة الطيبة وإصابة ٥ أشخاص.

٢١ آب: قصف مدفعي إسرائيلي يستهدف بلدة الطيبة.

٣١ آب: قصف مدفعي إسرائيلي يستهدف الطيبة ودير سريان عيتا الشعب والناقورة.

١ أيلول: غارة إسرائيلية على بلدة الطيبة.

أعلن حزب الله عن مقتل عدد من عناصره المتحدّرين من بلدة الطيبة في جنوب لبنان، وتاريخ الإعلان عن مقتلهم كان على النحو التالي:

٢٢ كانون الثاني: الإعلان عن مقتل علي سعيد يحيى.

٤ شباط: الإعلان عن مقتل عباس علي مبارك.

١٤ شباط: الإعلان عن مقتل كل من إبراهيم حسين المستراح وحسن علي نجم.

٢٤ آذار: الإعلان عن مقتل حسين علي أرسلان.

٢٢ أيار: الإعلان عن مقتل محمد أبو طعام. ■

من كتاب التربية والتعليم،

في نشأة نظام تربوي رديف ومآلاته: مؤسسات «حزب الله» التربوية نموذجًا

نشأة لبنان والتعليم في نشأة نظام تربوي رديف ومآلاته



للصف التمهيدي وكتاب سيرة الجهاد بجزيه الأول والثاني لصفى الثالث والرابع، وهو يستعرض الحركة الجهادية منذ آدم، مروراً بالأنبياء والأئمة حتى عصرنا الحاضر. وأصدرت المؤسسة الإسلامية للتربية والتعليم العدد التوثيقي الأول من مجلة «المهدي» وفيه صور التلاميذ في جميع مدارسها. واعتمدت بشكل أساسي على ما قدمته الجمهورية الإسلامية لإنشاء المدارس على الأراضي اللبنانية، إذ قدمت طهران لكل مدرسة ثمن الأرض والبناء للمرحلة الابتدائية، على أن تتكفل المؤسسة من خلال التبرعات والهبات بتكملة المدارس حتى المرحلة الثانوية، وحصلت على إجازة بقبض الحقوق الشرعية المالية من المراجع: آية الله السيد علي خامنئي، آية الله الشيخ محمد علي الأراكي، وآية الله السيد علي السيستاني. وعام ١٩٩٤ افتتحت مدارس المهدي في عين قانا والبراليتة، ثم في الغازية وعين المزراب وشمسطار في العام التالي. وفي أواخر عام ١٩٩٥ أحييت جمعية التعليم الديني الإسلامي في كافة مدارسها والمؤسسة الإسلامية للتربية والتعليم مناسبة ولادة السيدة فاطمة الزهراء ويوم المرأة المسلمة بارتداء ٧٥٤ فتاة بلعن سن التكليف الشرعي، الحجاب. وعن التطور السريع في أعداد التلاميذ في المدارس، ورد في أحد التقارير لصحيفة «العهد» عن المؤسسة الإسلامية للتربية والتعليم أن الطلاب أضحوا عام ١٩٩٦، بعد ثلاث سنوات على إنشاء مدارس المهدي، ٢٨٤٠ طالبًا وطالبة، كما بلغ أعضاء الهيئة التعليمية بالإضافة إلى الإداريين ٢٩٥. وقد استمرت المؤسسة الإسلامية

للتربية والتعليم في افتتاح المدارس في بيروت (بئر حسن) عام ١٩٩٧، صور عام ٢٠٠٠، النبي شيت عام ٢٠٠١، وبنيت جبيل عام ٢٠٠٣. وأنشأت مؤسسة الشهيد ثانوية شاهد في منطقة برج البراجنة في عام ٢٠٠٤، وضمت إلى مجموعة مدارس المهدي عام ٢٠٠٤، ثانويتا المهدي في الكفارات وزقاق الباط، ومدارس المهدي في راشكيدا، المعصرة والدوير. وكانت تلك المدارس قد نقلت من جمعية الإمداد الخيرية إلى مدارس المهدي. كذلك عمدت المؤسسة الإسلامية للتربية والتعليم إلى شراء أو ضم مدارس خاصة موجودة في المناطق الشيعية، كمدسة الهداية في كفريليا عام ٢٠٠٧ من السيدة صفية محمد جواد مغنية والمدرسة النموذجية في الغازية عام ٢٠٠٧. وتجدر الإشارة إلى أن مدارس المهدي التي افتتحت في البدايات كالمجادل والشرقية كانتا باسمي أديب حسين سلمان ومحمد جعفر فحص على التوالي. وعام ٢٠٢٢ أضحى عدد الطاب الذين يتعلمون في هذه المدارس مجتمعة ٢٩٣٣٠ تلميذًا. كما باتت توفر فرص العمل لأكثر من ٢٤٠٠ فرد من بيئة «حزب الله» بين معلمين ومعلمات وإداريين وعمال، فضلاً عن حوالي ٩٠٠ سائق حافلة. وأصبحت المؤسسة الإسلامية للتربية والتعليم التي تعتمد مناهجها على «مؤلفاتها الخاصة في أغلب المواد وفي مختلف المراحل التعليمية» تعظيم الشهادة والشهداء، تمتلك أكثر من ١٥٠ إصداراً من كتب تعليمية إلى جانب مواردها التطبيقية والرقمية. أما كلفة الأقساط فيها فهي «الأقل كلفة»... [مقارنة مع المدارس الأخرى في البيئة المحيطة]... [وتالياً هي] مدارس مدعومة لخدمة مجتمع المقاومة»، في إشارة إلى محازبي «حزب الله» وجمهوره.

إن الإعداد الأساسي للمعلمين كما الإعداد المستمر بعده، غير مشروط في أطره التنظيمية، ولا بما يحتويه من قدرات ومهارات،

بمؤسسة دون سواها، بل يتم بشقيه الأساسي والمستمر من خلال أطر ناظمة على صعيد الوطن، وكذلك حال بناء المناهج وتطويرها. غير أن مدارس المؤسسة الإسلامية للتربية والتعليم تطلعت بتنظيم عملية الإعداد وإعادة تنظيمها وتصميم البرامج بشكل رديف لما هو قائم على المستوى اللبناني العام. فالمؤسسة تعطي لنفسها الدور في «إعداد المعلمين والمناهج التربوية»، ولا يمكن بأي حال تصوير ما تقوم به على صعيد الإعداد/إعادة الإعداد للكادر التعليمي

في خبر ورد في صحيفة «العهد» الناطقة باسم «حزب الله» عام ١٩٨٤ أنه، منذ بناء أول مدرسة تابعة لـ«مدارس المصطفى»، ألحق أساتذتها بدورات تدريب لكسب الخبرات والمهارات التعليمية، تحت إشراف جمعية التعليم الديني الإسلامي التي تأسست عام ١٩٧٤، بحسب الصحيفة، وحصلت على علم وخبر من الدولة اللبنانية بتاريخ ٢ تموز ١٩٨١ تحت الرقم ٦٨/د. وقال القيّمون على المدرسة: «نفخر بأننا استطعنا بجهودنا المتواضع أن نعدّل كثيرًا في سلوك أبنائنا من سلوك حسن إلى سلوك واع واستطعنا أن نبعدهم عن العيش في ملذاتهم» كما تبرعت الجمهورية الإسلامية في إيران لبناء مدرسة المرتضى في بلدة بوداي بقضاء بعلبك عام ١٩٨٥. واعتبر الشيخ محمد يزبك خلال رعايته انتهاء عامها الدراسي الأول أنها من ثمرات انتصار الثورة الإسلامية في طهران، معاهدًا «أن تكون المدرسة موقعًا من مواقع الجهاد المتقدمة». وخلال فترة الثمانينات تصدرت المشهد المساعدات التي منحتها الجمهورية الإسلامية الإيرانية لـ«تلامذة المستضعفين في لبنان» ووُزعت عبر الصندوق الاجتماعي لمساعدة الطالب التابع لـ«التعبئة التربوية» لـ«حزب الله». ففي مؤتمر صحفي في ٢٣ كانون الأول ١٩٨٧ مناسبة توزيع تلك المساعدات، قال الأمين العام لـ«حزب الله» حينذاك الشيخ صبحي الطفيلي إن «الجمهورية الإسلامية في إيران قدمت دعمًا ماليًا كبيرًا لمشروع تربوي [...] شمل المستضعفين في كل المناطق دون تمييز طائفي أو مذهبي، وأوضح أن المساعدات شملت ٧٠ ألف طالب في مراحل التعليم كافة، والبالغة تكاليفها المالية ٣٢٠ مليون ليرة، ما عدا الكتب التي وُزعت من خلال مكاتب الإعارة وبلغت قيمتها مائة مليون ليرة [...] وعدد المدارس التي استفادت طلبها من المساعدات بلغ ١٩٨ مدرسة، كالاتي: في بيروت الغربية ٧٧ مدرسة، بئر العبد ٢٥، الأوزاعي ٢٠، حي السلم (الكرامة) ١٣، الشياح ٣٠، برج البراجنة ٣٣». وبلغت قيمة المساعدات ٤٢٥ مليون ليرة. أي حوالي مليون دولار أميركي حينذاك. وقد استغل الطفيلي المؤتمر الصحفي للتصويب على النظام السياسي اللبناني من مداخل التربية، معتبرًا أنه قد «تمادى في طغيانه وهو المسؤول عن كل مآسي المسلمين والمستضعفين في البلاد وصار يهدد المواطنين بحقهم في التعلم والدراسة ولا يجوز لأحد التصالح مع هذا النظام أو ترقيع بعض عيوبه». وأكد أن الحالة الإسلامية التي عجزت دبابات العدو وأساطيل المستكبرين أن تهزمها، لن تستطيع مؤامرة التجهيل الراهنة أن تنال من عزيمته أبنائها أو ثنيهم عن جهادهم من أجل تحقيق كامل أهدافهم المشروعة.

أ- المؤسسة الإسلامية للتربية والتعليم

المؤسسة الإسلامية للتربية والتعليم جمعية تربوية تابعة لـ«حزب الله»، حصلت على علم وخبر رقم ٩٨/د من الدولة اللبنانية بتاريخ ١٧ شباط ١٩٩٤، وتهدف، بحسب موقعها الإلكتروني إلى «العناية بالناشئة، وبناء جيل رسالي ملتزم بالنظام المعياري الإسلامي للقيم».

المدارس والمؤسسات التابعة في ما يخص التوسع في رفة الانتشار، فإن مدارس المهدي التابعة للمؤسسة الإسلامية للتربية والتعليم في تزايد لا مثيل له، وتتوزع راهنا في محافظات جبل لبنان، بيروت، الجنوب، النبطية، البقاع، بعلبك الهرمل والشمال، بالإضافة إلى مدينة قم حيث تحضن أبناء الجالية اللبنانية. ويبلغ عددها ٢٢ مدرسة في لبنان وفق موقع المؤسسة الإسلامية للتربية والتعليم.

وبالعودة إلى مسار بداياتها، ففي عام ١٩٩٣ افتتحت ثلاث مدارس في بيروت (الأوزاعي)، و(الشرقية) و(المجادل). وفي العام نفسه انطلق معهد الإمام المهدي لإعداد المعلمين. الذي خرج دورة الحادقات (معلمات الصفوف الأولى) الأولى من المعهد، فكن ٧٥ حادقة برعاية الأمين العام لـ«حزب الله» السيد حسن نصرالله في تموز ١٩٩٤. وفي ذاك العام افتتح الحزب مكاتب المهدي التعاونية في برج البراجنة وصور، كما أنشأ مجلس التخطيط والتأليف لاختيار المناهج التي تعتمدها المؤسسة، وأصدر سلسلة باللغة العربية

وتصميم المناهج على أنه مثل سائر المدارس الخاصة التي تعمل على تنظيم دورات في الإعداد المستمر أسوة بما يفعله المركز التربوي للبحوث والإنماء مع معلّمي القطاع الرسمي، أو تصميم الأنشطة الداعمة للمنهج الرسمي الذي تلجأ إليه المدارس الخاصة بطبيعة الحال، أو اعتمادها على التدريس في غير الكتاب الرسمي ولكن في مطبوعات مطابقة لمحتواها لما يتضمنه المنهج الرسمي.

ويظهر جليًا أن المؤسسة الإسلامية للتربية والتعليم تتبنى اتجاهات محدّدة بالمضمون العقائدي، وتسلخ عن الهوية الوطنية للمجتمع اللبناني في مدارس يطغى التصنيف والتمييز.

ب- جمعية التعليم الديني الإسلامي

تأسست بموجب علم وخبر رقم ٦٨/د بتاريخ ٢ تموز ١٩٨١ وعدلت غايتها برقم ٢١١/د بتاريخ ٨ أيلول ١٩٨٨، فانصب نشاطها على التدريس الديني الإسلامي في المدارس والثانويات الرسمية والخاصة والاهتمام بالقرآن وإنشاء المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانويات والمعاهد الفنية وغيرها.

المدارس والمؤسسات التابعة

أنشأت الجمعية تباعًا «مدارس المصطفى» في حارة حريك، بئر حسن، تحويطة الغدير، صور، النبطية والبقاع. وبلغ عدد طلابها ٤١١٢ بحسب دليل المدارس للتعليم عام ٢٠٢١ - ٢٠٢٢. وتصدر جمعية التعليم الديني الإسلامي كتاب «الإسلام رسالتنا».

وهو منشور تعليمي ديني معتمد في العديد من المدارس الرسمية والخاصة في المناطق الشيعية. وعام ٢٠٠٧ بلغ عدد الطلاب الذين تعلموا فيه ١٣٥٢٩٤ تلميذًا في ٥٢٨ مدرسة، بينها ٥٨٢ رسمية.

لا يركز مشروع «حزب الله» التربوي على التعليم الديني إنما يأتي خطاب على تحديد خطّ دون غيره في الالتزام الديني، ألا وهو التبعية لولاية الفقيه، إذ أوردت النشرة في رسالتها إلى الشباب: «اعلموا أن انتصاركم ضد اليهود والتكفيريين والظالمين يكمن في طاعتكم للتكليف الشرعي الذي هو قلب الإسلام، فإن الإسلام يقوم على أكتاف الشباب. وبجهادكم تكونون ممن قيل فيهم، إن لله رجال إذا أرادوا أراد. علينا أن نقدّم الدماء والتضحيات لكي ننصّر على أعداء الأمة ولنلتحق بقافلة الإمام الحسين». ■